IFAD
الاستثمار في السكان الريفيين

لمحة عامة عن تقرير التنمية
الريفية لعام 2021

لمحة عامة

تحويل النظم الغذائية لتحقيق الازدهار في الريف

لمحة عامة عن تقرير التنمية الريفية لعام 2021

لمحة عامة

تحويل النظم الغذائية لتحقيق الازدهار في الريف

حقوق التأليف والنشر © الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الصندوق).

هذا العمل مرخّص بموجب رخصة مشاع إبداعي يُنسب إلى المصدر- غير تجاري- بدون اشتقاق- الإصدار 3.0 منظمات حكومية دولية (CC-IGO BY-NC-ND 3.0 IGO) رخّصة (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/3.0/igo/legalcode) ويجوز نسخه شريطة أن يُنسب إلى الصندوق وألا يستخدم لأي أغراض تجارية. ولا يُسمح بأي عمل مشتق. ويُلاحظ أن الرابط الوارد أعلاه يتضمن شروط الرخصة وأحكامها الإضافية.

ويكون استخدام اسم الصندوق لأي غرض بخلاف نسب العمل إليه، وكذلك استخدام شعاره، مرهوناً باتفاق ترخيص خطي منفصل بين الصندوق والمستخدم، ولا يُصرح به كجزء من رخصة المشاع الإبداعي CC-IGO الأصلية.

وتعبّر الآراء الواردة في هذا المنشور عن وجهة نظر المؤلفين، ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر الصندوق، أو هيئاته الرئاسية، أو دوله الأعضاء.

الغلاف (من اليسار إلى اليمين): ©IFAD\Juan Ignacio Cortés، ©IFAD\Edward Echwalu،
©IFAD\Guy Stubbs، ©IFAD\Francesco Cabras

المحتويات

شكر وتقدير 6
تصدير 8

لمحة عامة 16

نتائج النظام الغذائي 20
المسارات نحو اقتصاد شامل للأغذية الزراعية من أجل الجيل القادم 20
أسس للتغيير من أجل ازدهار سكان الريف 39
خاتمة 48
المراجع 49

الأشكال

لمحة عامة 16

الشكل 1 تحويل النُظم الغذائية من أجل سُبل عيش ريفية منصفة ومتنوعة 18

الشكل 2 تركز الفقر المدقع في المناطق الريفية، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 18

الشكل 3 استمرار ارتفاع معدلات الفقر المعتدل وعدم المساواة في المناطق الريفية في شرق آسيا والمحيط الهادي وجنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولاسيما في المناطق الريفية 18

الشكل 4 فجوة الأجور الزراعية للنساء – كبيرة ومستمرة 18

الشكل 5 زيادة في نقص التغذية وزيادة أيضا في التغذية المفرطة 18

الشكل 6 التفاوت الكبير بين النُظم الغذائية تبعا لدخل البلد يُشكل الفرص والقيود من أجل تنويع سُبل العيش الريفية 18

الشكل 7 التوزيع الزمني التقديري بحسب فئة العمالة في المناطق الريفية 18

الشكل 8 أنماط تنويع وتكثيف سُبل العيش 18

الشكل 9 العلاقات الإرشادية بين فئة حجم المزرعة ومساحات الأراضي المزروعة وإنتاج الأغذية 18

الشكل 10 نسبة السكان المشمولين بواحد على الأقل من استحقاقات الحماية الاجتماعية 18

الشكل 11 التقديرات تُشير إلى أن التكاليف الخفية في النظام الغذائي تتجاوز قيمته السوقية الإجمالية 18

الشكل 12 ممارسة أنشطة الأعمال أكثر صعوبة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل 18

الجداول

الجدول 1 أنواع النُظم الغذائية وآثارها المترتبة على الرفاه في المناطق الريفية 18

الجدول 2 السياق القطري يشكل سُبل العيش الريفية المنصفة 18

الجدول 3 الخصائص الإرشادية لأعداد المزارع والمساحة المزروعة وإنتاج الأغذية بالنسبة لحجم المزرعة 18

شكـر وتقـدير

يعـود الفضـل في إصدار تقريـر التنمية الريفية لعـام 2021 إلى العمل الدؤوب والمسـاهمات الجـادة والخبـرة الفنية مـن أفراد داخل الصنـدوق الدولي للتنميـة الزراعية وخارجه.

وأُعـد التقريـر بتوجيـه مـن النائبـين المسـاعدين لرئيـس الصندوق لدائـرة الاسـتراتيجية وإدارة المعرفـة، Paul Winters و Meike van Ginneken، وفريـق الإدارة العليـا فـي الصنـدوق. وتولـت Romina Cavatassi قيـادة الجوانب التقنية في الإشـراف على إعداد التقرير وتنسـيقه بدعـم مـن الاستشـاريين الخارجيـين Jim Woodhill وLeslie Lipper وGarrett Berghoff.

وينهـل التقريـر مـن بحـوث وتحليـلات تناولـت 23 ورقـة معلومـات أساسـية أعدهـا المؤلفـون الرئيسـيون Carlos Alho وAslihan Arslan وInge D. Brouwer وTomaso Ceccarelli وBenjamin Davis وSophie De Bruin وConfidence Duku وEdith Feskens وAlessandra Garbero وKen Giller وCees Leeuwis وLeslie Lipper وSimon Oosting وAgnes Quisumbing وDelia Randolph وThomas Reardon وCatharien Terwisscha van Scheltinga وSijmen Schoustra وMaximo Torero وPaul Winters وSiemen van Berkum وYuca Waarts و Jim Woodhill. وتولـى تنسـيق البحـث Ruerd Ruben وEric Smaling وSiemen van Berkum وJoost Guijt وBart de Steenhuijsen Piters مـن جامعـة ومركـز بحـوث Wageningen. وتنشـر ورقـات المعلومـات الأساسـية مـن خـلال سلسـلة بحـوث الصنـدوق وفـي سلسـلة خاصـة مـن مجلـة الأمـن الغذائـي. وأجـرى كل مـن Marijke Kuiper وMonika Verma نمذجـة التـوازن العـام التطبيقـي النموذجـي (MAGNET) وأعـدا التقريـر المرافق لهـا. وتولى قيادة المشـاورات الإقليميـة Joost Guijt وJust Dengerink مـن جامعـة ومركـز بحـوث Wageningen. عمـل كل مـن Filippo Artuso وPatricia Espinosa وEmily Hogue وTisorn Songsermsawas علـى البيانـات الـواردة فـي الملحـق (الملحـق 2).

وقـدم العديـد من الخبـراء والزملاء داخـل الصندوق وخارجـه تعليقات وإسـهامات مفيدة وشـاركوا فـي حلقات عمل تشـاورية وورقـات معلومات أساسـية أو فصول خضعـت لمراجعة مـن الأقـران، وسـاهموا في دراسـات الحالة، وشـاركوا في المقابـلات وغير ذلك من المسـاهمات القيّمـة. والشـكر موصـول لـكل مـن Richard Abila وAstrid Agostini وNaty Barak وRui Benfica وBoris Bravo-Ureta وClemens Breisinger وFabrizio Bresciani وNigel Brett وAndrea Cattaneo وJonas Nwankwo Chianu وShirley Chinien وMawira Chitima

Robert Delve وIsabel De La Peña وAntonella Cordone وRenata Clarke وJessica Fanzo وShenggen Fan وFrederica Emma وAns Eilander وEleonora Dupouy وSinafikeh Gemessa وJavier Ramirez-Gaston وMattia Prayer Galetti وSimon Fraval وAnna وthe late Edward Heinemann وSydney Gourlay وAlashiya Gordes وMylene Kherallah وAngelika Kessler وSteven Jonckheere وJohn Hurley وHovhannisyan Rik Leemans وCarlos Manuel Icaza Lara وJohn Kiwagolo وAvinash Kishore وGiuseppe Maggio وArthur Mabiso وMark Lundy وKen Lohento وVioleta Lemic وSara Mbago-Bhunu و Elly Matende وMywish Maredia وMariame Maiga وJoyce Njoro وJamie Morrison وZahra Lillian Mokgosi وMaureen Miruka وOliver Page وPeter Oosterveer وRikke Olivera وRob Nout وManess Nkhata وJyotsna Puri وBettina Prato وElena Pietschmann وMiguel Oscar Sierra Pereiro وSara Savastano وMoussavi Sara وAntonio Rota وPhilippe Remy وElizabeth Ransom وTisorn Songsermsawas وJone Sinavi وRashid Shahidur وAmath Pathe Sene وNicolas Tremblay وThyda Thaung وAkalu Teshome وRicci Symons وKostas Stamoulis وMichael von During وDragan Vuckovic و Jeevika Weerahewa وStephen Zeinorin.

وقدم Nick Moschovakis وBruce Ross-Larson خدمات قيمة في تحرير النص. ونتوجه بشكر خاص إلى Raniya Sayed Khan وBruce Murphy وBirgit Plockinger وJanet Sharpe وLaura Sollazzo وDavid Suttie على ما قدموه من توجيه ودعم أثناء رحلة إعداد هذا التقرير. ونود أيضا أن نشكر Marta Gómez Barrera وSophie Blondel وFernando Campos وPaola de Leva، وسعيد أحمد العليمي، وXimena Novoa Cleves، وسناء السيوفي، وJacques Vandelook على خدمات الترجمة والتدقيق اللغوي. Andrea Wöhr هي مصممة الرسوم الأساسية. أجرت شركة Visiontime التدقيق النهائي قبل الطباعة.

وشكرا لجميع من ساعدوا في المشاورات الإقليمية ودراسات الحالة. ونعتذر لكل الأفراد والمنظمات الذين سقطت أسماؤهم سهوا من هذه القائمة، ولكننا نُعرب عن امتناننا لجميع من ساهموا في هذا التقرير.

تصدير بقلم رئيس الصندوق

الغذاء هو أهم احتياجاتنا الأساسية. وتؤثر النُظم الغذائية – إنتاج الأغذية وتجهيزها وبيعها بالتجزئة وتسليمها، وتفضيلات الأنماط الغذائية لدى المستهلك، والتخلص من بقايا الأغذية المستهلكة والمنتجة – على الاقتصاد العالمي، والبيئة العالمية، وعلى كل شخص على سطح هذا الكوكب. وتُشكل النُظم الغذائية أيضا عنصرا رئيسيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من النمو الاقتصادي غير المسبوق، والتقدم في إنتاج السعرات الحرارية وخفض معدلات انعدام الأمن الغذائي خلال العقود الأخيرة، فإن النُظم الغذائية بالطريقة التي تعمل بها حاليا – عالميا ووطنيا ومحليا – لا تحقق النتائج المرجوة للمناخ والبيئة والتغذية والصحة البشرية والرعاية الاجتماعية.

ويُمثل تحويل النُظم الغذائية موضوعا ملحا في جميع أنحاء المعمورة استجابة للشواغل بشأن آثار نظامنا الحالي على التغذية والبيئة والإنصاف. ويرتبط تحويل النظام الغذائي ارتباطا وثيقا بجهود القضاء على الجوع والفقر، إذ تعتمد سُبل عيش شريحة كبيرة من فقراء العالم على تلك النُظم، ولا يمكننا ترك سكان الريف خلف الركب. ولذلك ينصب التركيز في تقرير التنمية الريفية في الصندوق لعام 2021 على سُبل العيش الريفية في سياق تحويل النُظم الغذائية.

ويشجع التقرير سُبل العيش المنصفة لسكان الريف الذين هم في صدارة وصميم تحويل النُظم الغذائية، إلى جانب الحاجة إلى تحسين التغذية وحماية البيئة. وتتيح حاجة العالم إلى مزيد من الأغذية المغذية وخدمات النُظم الإيكولوجية والاقتصاد المنخفض الكربون أيضا إمكانية إيجاد فرص جديدة ومبتكرة لكسب العيش.

وأعد الصندوق تقرير التنمية الريفية لعام 2021 بالتعاون الوثيق مع جامعة Wageningen واستغرق إعداده سنتين. ويعرض التقرير أيضا نتائج جديدة لعملية النمذجة الكمية العالمية التي تحاكي آثار مختلف أنواع التغييرات التحويلية في مجموعة من المؤشرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتغذوية. وساهمت في توجيه هذه التحليلات وإثرائها مشاورات إقليمية ومقابلات مع الخبراء.

ويُحلل التقرير المسائل الناشئة في مختلف قطاعات النظام الغذائي (الاستهلاك والإنتاج والمراحل الوسطى) المتعلقة بحياة سكان الريف الفقراء، ويُحدّد من خلال ذلك نقاط دخول محتملة لإحداث تغيير إيجابي. ويرى التقرير أن الأهداف الشاملة لتحويل النظام الغذائي هي ضمان قدرة الناس على استهلاك أنماط غذائية صحية، وإنتاج الأغذية ضمن الحدود التي يستطيع الكوكب تحملها، وكسب عيش لائق من العمل في النُظم الغذائية. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، لا بد من ضمان قدرة النُظم

الغذائية على الصمود في وجه الصدمات – أمام الجائحة التي نواجهها حاليا، وتغيُّر المناخ، والتهديدات الأخرى.

ومن المهم أيضا التركيز على النُظم الغذائية على المستويات المحلية. ويعني ذلك ربط المزارع الصغيرة النطاق الدينامية بأنشطة إضافة القيمة في جميع قطاعات النُظم الغذائية من أجل تعزيز مجموعة من سُبل العيش الأكثر تنوعا لسكان الريف. وسيكون للأواصر القوية بين الريف والحضر، والتنمية الإقليمية، التي سيدعمها الاتصال الرقمي، دور أساسي في هذا الاتجاه.

ومن الحاسم في كل ذلك ضمان القدرة على ريادة الأعمال، ودعم أنشطة الأعمال، والشراكات مع القطاع الخاص – وكذلك النُهج الموجهة لضمان إدماج النساء والشباب والشعوب الأصلية. ويتطلب تحقيق أهدافنا تغييرات بعيدة المدى. وسيلزم إجراء تغيير بنيوي لإعادة تشكيل التفاوتات الهيكلية الأعمق التي تُقيّد سُبل عيش سكان الريف. وسيُشكل تحويل النُظم الغذائية بطريقة خُطّم هذه الحواجز بالضرورة تحديا للافتراضات والمفاهيم والإجراءات والمصالح السياسية والاقتصادية وعلاقات القوة القائمة. ولا سبيل إلى تحقيق هذا التغيير إلاّ من خلال أشكال استثنائية من التعاون والتنسيق والتواصل بين القطاعات وبين الحكومات والشركاء في التنمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومنظمات سكان الريف والأوساط العلمية.

ويتيح لنا مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النُظم الغذائية منصة نستطيع من خلالها العمل معا لإحداث تغيير دائم. ومع انطلاق تقرير التنمية الريفية في وقت أوشكت فيه القمة على الانعقاد، يحدوني الأمل في أن تُساهم دروس هذا التقرير في تنفيذ الالتزامات التي ستنبثق عن القمة كخطة عالمية مشتركة لتحويل نُظمنا الغذائية.

إن الواقع العالمي الذي نواجهه اليوم معقد أكثر وينطوي على تحديات أكبر مما يمكن أن تحيط به ذاكرة معظمنا. غير أن أمامنا أيضا فرصة تاريخية للالتقاء معا وتحويل نُظمنا الغذائية بطريقة تُحسّن حياة الناس اليوم وغدا. ويجب أن يكون هذا هو السبيل الذي نسلكه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبلوغ المستقبل الذي نصبو إليه.

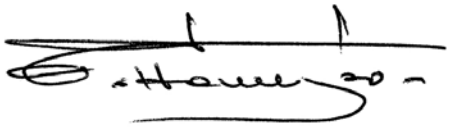

جيلبير أنغبو
رئيس الصندوق الدولي
للتنمية الزراعية

ACADIV

©IFAD/Susan Beccio

لمحة عامة

تجمع هذه اللمحة العامة بين التحليلات الواردة في الأجزاء الثلاثة، مع التركيز على ازدهار الريف في السياق الأوسع لتحويل النُظم الغذائية. وتبدأ هذه اللمحة العامة بسُبل العيش والصلات بالقدرة على الصمود والتغذية والبيئة. وتُحدّد المسارات نحو تحقيق سُبل عيش ريفية متنوعة ومنصفة في اقتصاد شامل للأغذية الزراعية. وتُسلط الضوء على الدور الأساسي لتنويع سُبل العيش في الزراعة المنتجة، والعمل غير الزراعي، ومؤسسات الأعمال، والحماية الاجتماعية. وتُناقش السُبل التي ينبغي اتباعها لمواءمة أُسس التغيير من أجل تمكين سكان الريف من الإفلات من الفقر عن طريق الاستفادة من الفرص في النُظم الغذائية.

وتتمثل الأهداف العامة لتحويل النُظم الغذائية في ضمان قدرة الناس على كسب العيش اللائق من عملهم في النظام الغذائي، واتباع أنماط غذائية صحية، وإنتاج الأغذية ضمن الحدود التي يمكن لكوكبنا تحملها. وتتشابك أهداف سُبل العيش والتغذية والبيئة. ويدخل في صميم هذه النتائج المرجوة ضمان قدرة النُظم الغذائية على الصمود في وجه الصدمات الناجمة عن ظواهر الطقس المتطرفة، وموجات تفشي الآفات والأمراض، وتغيُّر المناخ، واختلالات السوق.

وشهدت سُبل عيش سكان الريف تنوعا سريعا في العقود الأخيرة. وبينما لا تزال معظم الأسر المعيشية الريفية تزاول الزراعة، يجمع كثير منها الآن بين الزراعة ومصادر أخرى للدخل لتلبية

احتياجاتها. ويشمل هذا التنويع العمل في مزارع أخرى، وتشغيل مجموعة واسعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاع الأغذية الزراعية أو الاقتصاد الأوسع، والعمل براتب ثابت، والتحويلات المالية من أفراد الأسرة المهاجرين إلى المناطق الحضرية أو إلى الخارج. ويمكن أيضا للأسر المعيشية الأكثر فقرا أن تستفيد من الحماية الاجتماعية. ويزاول أيضا كثير من صغار المزارعين الزراعة إلى جانب أنشطتهم الأخرى غير الزراعية المدرة للدخل. ولا تمتلك الفئات الأكثر تهميشا – بما فيها الأسر المعيشية التي تعيلها نساء، والشباب والشعوب الأصلية – في كثير من الأحيان أرض ويعتمدون اعتمادا كليا على الدخل الذي يكسبونه من العمل خارج المزرعة.

إن التغييرات المطلوبة بعيدة المدى. ويمكن للخطة العالمية لتحويل النُظم الغذائية أن تساعد على إعادة التفكير في مسارات الخروج من الفقر الريفي وعدم المساواة. وسيلزم إجراء تغيير بنيوي لإعادة تشكيل العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية الهيكلية الأعمق التي تحول دون تحقيق سُبل عيش منصفة لسكان الريف، وتمنع إنشاء نظام غذائي صحي ومستدام. وسيُشكل تحويل النُظم الغذائية تحديا للافتراضات، والمفاهيم، والإجراءات، والمصالح السياسية والاقتصادية، وعلاقات القوة. وستكون هناك حاجة إلى إصلاحات عميقة للسياسات واستثمارات كبيرة. ولا سبيل أمام تحقيق هذا التغيير إلاّ من خلال التعاون والتنسيق والتواصل الاستثنائي في مختلف القطاعات وعبر الحكومات وأنشطة الأعمال والمجتمع المدني ومنظمات سكان الريف والأوساط العلمية.

يُنتج

صغار المزارعين، ورواد الأعمال في قطاع الأغذية الزراعية والعمال الريفيون جانبا كبيرا من غذاء العالم ويُجهزونه ويوزعونه. غير أن كثيرين منهم غير قادرين على كسب عيش كريم. ويتناول تقرير التنمية الريفية لعام 2021 الكيفية التي يمكن بها لنظام غذائي أكثر شمولا أن يُهيئ سُبل عيش ريفية منصفة ومتنوعة من خلال العمل داخل المزرعة وخارجها. ويؤكد التقرير الإمكانات غير المستغلة للمراحل الوسطى من النظام الغذائي – أي الشبكة الواسعة من أنشطة مشاريع الأغذية الزراعية بدءا من باب المزرعة وصولا إلى مائدة المستهلك. وسيكون دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال في هذه المراحل الوسطى ضروريا لفتح مغاليق الفرص الاقتصادية الشاملة في النظام الغذائي.

ويستند إطار هذه اللمحة العامة إلى ثلاث ركائز (**الشكل 1**):

- **نتائج** لتحويل النُظم الغذائية كي يكون باستطاعة تلك النظم توفير أغذية مغذية وسُبل عيش لائقة، وحماية البيئة، والقدرة على الصمود في وجه الصدمات.
- **مسارات** لتحقيق سُبل عيش ريفية متنوعة ومنصفة في اقتصاد شامل للأغذية الزراعية.
- **مواءمة** لأُسس التغيير كي يتمكن سكان الريف من الإفلات من الفقر من خلال الاستفادة من الفرص في النظام الغذائي.

الشكل 1- تحويل النُظم الغذائية من أجل سُبل عيش ريفية منصفة ومتنوعة

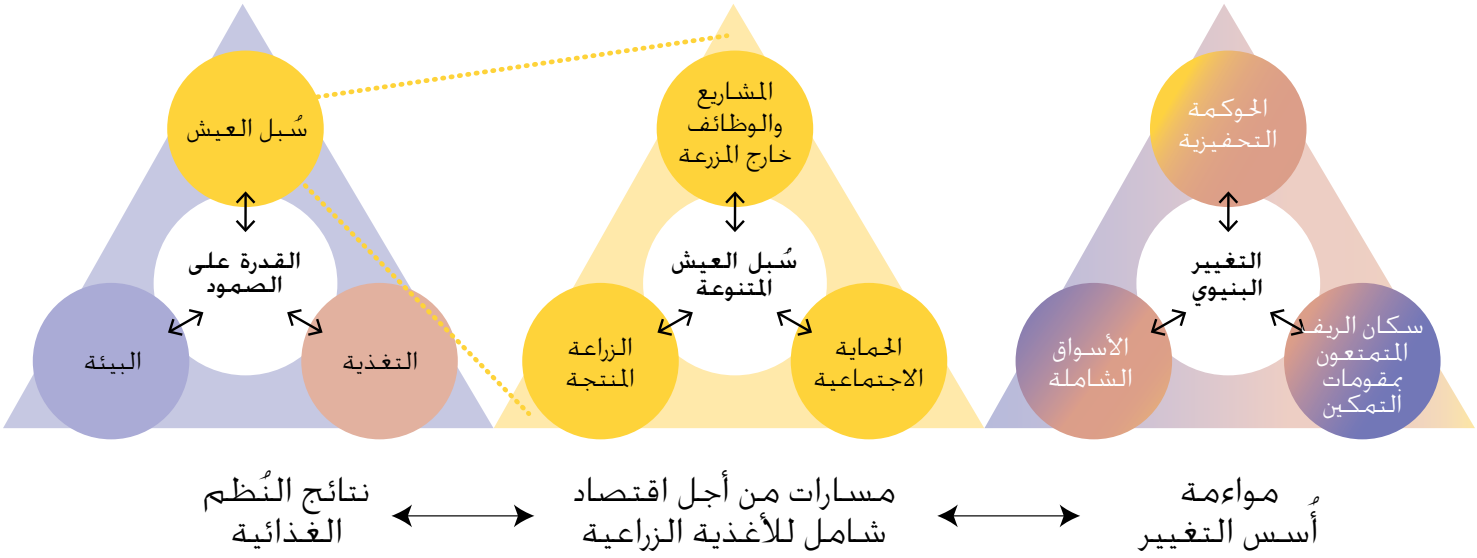

ويُساهم قطاع الزراعة والأغذية والمشروبات في العالم وما يرتبط به من خدمات بما يناهز 10 تريليونات دولار أمريكي (التحالف من أجل الأغذية واستخدام الأراضي، 2019). وينمو قطاع الأغذية الزراعية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بسرعة في ظل الزيادة السكانية والتوسع الحضري وتنامي الثراء (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2017؛ منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2017). وفي أفريقيا، على سبيل المثال، من المتوقع أن يتضاعف قطاع الأعمال الزراعية ثلاث مرات في الفترة بين 2014 و2030 لتصل قيمته إلى 1 تريليون دولار أمريكي (البنك الدولي، 2013). وتتراجع حصة الزراعة في الاقتصادات في ظل ازدياد ثراء البلدان وتنوع فرص العمل – واستعداد الناس لدفع تكلفة الأنماط الغذائية الصحية والخدمات البيئية. ويمكن تحقيق مزيد من القيمة الاقتصادية هذه والاستفادة منها في الاقتصادات الريفية للدفع نحو سُبل عيش متنوعة ومنصفة في المناطق الريفية.

ولا يزال صغار المزارعين الأسريين يُشكلون الأساس للإمدادات الغذائية في جميع البلدان المنخفضة والمتوسطة والدخل. ويؤدون دورا حاسما في الحد من الفقر الريفي وضمان الأمن الغذائي والتغذوي على المستوى الوطني. ويجب أن يكون الاستثمار في الزراعة الأسرية الصغيرة النطاق المنتجة والقادرة على الاستمرار اقتصاديا والمستدامة بيئيا وتهيئة الظروف المواتية لها في صلب خطة تحويل النُظم الغذائية.

غير أن العديد من صغار المزارعين غير قادرين على كسب عيش لائق من الزراعة وحدها بسبب الصغر الشديد في مساحات قطع الأراضي، وانخفاض أسعار المنتجات، وتدهور الظروف البيئية، وتراجع الإنتاجية، وضيق سُبل الوصول إلى الأسواق (Woodhill, Hasnain and Griffith, 2020؛ Giller et al., 2021). وهناك أيضا ملايين من العمال الريفيين الذين لا يمتلكون أي أراضٍ، وهم في كثير من الأحيان أشد الناس عوزا في المناطق الريفية. وتزداد بسرعة في كثير من البلدان أعداد شباب الريف الذين يتطلعون إلى الحصول على سُبل عيش مجزية، ولكنهم يواجهون صعوبة متزايدة في الحصول على الأراضي في ظل ازدياد أعداد السكان (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2019). وبالتالي فإن التغلب على الفقر وعدم المساواة في المناطق الريفية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيكون مرهونا بما لدى النُظم الغذائية من إمكانات لتوسيع الاقتصادات الريفية وتحقيق سُبل عيش متنوعة ومنصفة (منظمة الأغذية الزراعة، 2017؛ المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، 2020). وسيكون للابتكار وريادة الأعمال في المراحل الوسطى من النظام الغذائي دور أساسي في تحقيق هذه الإمكانات من خلال توسيع فرص المزارعين في الوصول إلى الأسواق وزيادة خيارات كسب العيش خارج المزرعة.

ويتطلب الأخذ بنهج شامل في تحويل النُظم الغذائية الانتباه بشدة لتنوع سياقات سكان الريف، وظروفهم ومواطن ضعفهم وفرصهم. ومن السهل إصدار تعميمات مُبالغ فيها بشأن الفقر وعدم المساواة في المناطق الريفية. ويفترض في كثير من الأحيان أن صغار المزارعين يشكلون السواد الأعظم من سكان الريف، وهناك تبسيط مبالغ فيه بشأن تنوع الزراعة الصغيرة النطاق. كما أن أوجه الحرمان والضعف لدى النساء والشباب وجماعات الشعوب الأصلية ليست مفهومة بالقدر الكافي (Davis, Lipper and Winterse, 2021). وتؤثر تجارب الفقر الريفي المتنوعة على طبيعة وحجم التحديات، وأنواع الابتكارات والحلول الملائمة، والبيانات والأدلة المطلوبة لتقديم استجابات مصممة خصيصا.

ولا تتعلق سُبل العيش المنصفة بالدخل فحسب. فسكان الريف يكسبون مداخيلهم من إنتاج الأغذية وهم أيضا مستهلكون للأغذية. وتعتمد سُبل عيشهم وصحتهم على كسب دخل عادلٍ من النظام الغذائي، وعلى شراء أغذية مغذية بتكلفة ميسورة

يتبقى لهم بعدها ما يكفيهم من أموال لتغطية سائر تكاليف المعيشة. وتعني سُبل العيش المنصفة أيضا عدم ترك أي فرد أو مجموعة خلف الركب. والاستثمار في تماسك النسيج الاجتماعي. ويتطلب ذلك تركيزا على تمكين النساء والفتيات، واحتياجات جماعات الأقليات والشعوب الأصلية. ويجب أن يقرر سكان الريف، نساءً ورجالا وشبابا، مصيرهم بأنفسهم- بأن يكونوا مجهزين وقادرين على التماس الفرصة واقتناصها والاستفادة منها، وأن يكون لهم صوت مؤثر في القرارات التي تمس مستقبلهم.

نتائج النظام الغذائي

تتمثل الأهداف العامة لتحويل النظام الغذائي في ضمان قدرة الناس على كسب عيش لائق من عملهم في النظام الغذائي، واتباع أنماط غذائية صحية، وإنتاج الأغذية ضمن الحدود التي يستطيع كوكبنا تحملها. وتتشابك أهداف سبل العيش والتغذية والبيئة. ويدخل في صميم النتائج المرجوة ضرورة ضمان قدرة النُظم الغذائية على الصمود في وجه الصدمات الناشئة عن ظواهر الطقس المتطرفة، وموجات تفشي الآفات والأمراض، وتغيُّر المناخ، واختلالات السوق.

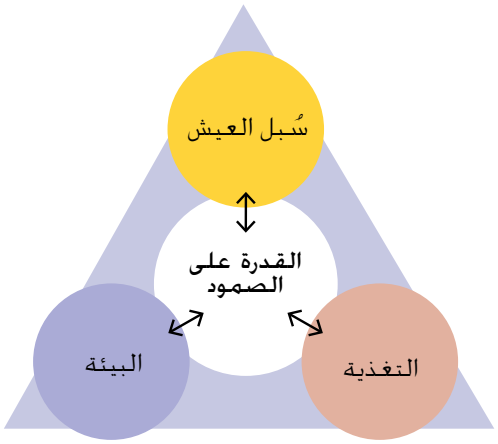

نتائج النُظم الغذائية

وولّدت السياسات الغذائية والزراعية السابقة، رغم سلامة مقاصدها، حوافز وعوامل خارجية وتأثيرات غير مباشرة تسفر عن تردي التغذية، وتدهور البيئة، وعدم المساواة في المناطق الريفية. ومنذ ستينات القرن الماضي، تغيّرت النُظم الغذائية على نحو غير معهود (Alexandratos and Bruinsma, 2012). وفي ظل زيادة عدد سكان العالم بما نسبته 142 في المائة في الفترة بين 1961 و2016، زاد متوسط غلات الحبوب بنسبة 193 في المائة، وزاد إنتاج السعرات الحرارية بنسبة 217 في المائة (Benton and Bailey, 2019). وتراجعت مستويات الجوع بصورة حادة. ولكن من المفارقة تراجع كفاءة النُظم الغذائية في توفير أغذية مغذية رغم الزيادة في كفاءة إنتاج الأغذية. (Benton and Bailey, 2019). ولا توفّر النُظم الغذائية حاليا سُبل العيش اللائقة لكثير ممن يعملون فيها، وصاحب نمو الغلات تدهور بيئي لا يمكن الاستمرار في تحمله.

وينشأ عن تجاهل الترابط بين هذه الأبعاد في النُظم الغذائية تكاليف وعواقب غير مقصودة ولا يمكن تعويضها. ويجب استكشاف المفاضلات الحاسمة، بما فيها المفاضلة بين إبقاء تكلفة الأغذية في متناول الجميع، وتحسين التغذية، وتحمل التكلفة البيئية الحقيقية، وتمكين من ينتجون الأغذية من كسب أجر لائق (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2020أ).

وتختلف طبيعة النُظم الغذائية والطرق التي تعمل بها اختلافا كبيرا بين المناطق الجغرافية وقطاعات الأسواق والاقتصادات السياسية في مختلف البلدان (**الجدول 1**). وتتراوح النُظم الغذائية بين نُظم تقليدية موجهة نحو الأسواق غير الرسمية، والنموذج الموحد الذي تحركه المتاجر الكبرى في البلدان المرتفعة الدخل. وتؤثر هذه الاختلافات كثيرا على مستوى فرص العمل في قطاع الزراعة، ودور صغار المنتجين، وأداء العمليات في المراحل الوسطى، وما ينطوي عليه ذلك من آثار مهمة بالنسبة لفرص كسب العيش.

الجدول 1- أنواع النُظم الغذائية وآثارها المترتبة على الرفاه في المناطق الريفية

نوع النظام الغذائي	الوصف	الآثار المترتبة على سُبل العيش والرفاه في المناطق الريفية
تقليدي	– إنتاج الأغذية واستهلاكها محليا، وتداولها من خلال الأسواق المفتوحة غير الرسمية بدون عقود رسمية – سلاسل القيمة قصيرة وقلة عدد المعايير المتعلقة بجودة الأغذية وسلامتها – قلة استهلاك الأغذية المجهزة – الإنتاج الزراعي في معظمه من خلال المزارع الصغيرة والصغرة جدا – الإنتاجية الزراعية منخفضة، ولكن العمالة كثيفة	– انخفاض مداخيل المزرعة؛ واعتماد الأسرة المعيشية اعتمادا كبيرا على دخل المزرعة – مستويات عالية من الفقر وانعدام الأمن الغذائي والتغذوي – فرص العمل المحدودة خارج المزرعة – ضيق سُبل الوصول إلى أسواق المدخلات والمخرجات
منوع	– شبكة آخذة في الاتساع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة الغذائية لتلبية الطلب على الأغذية في المناطق الحضرية – التداول التجاري غير رسمي في جانب كبير منه وتُهيمن عليه أسواق المعاملات الفورية – تجارة التجزئة في المناطق الحضرية في جانب كبير منها من خلال أسواق المنتجات الطازجة – ظهور المعايير والعقود الرسمية في بعض المعاملات التجارية – زيادة استهلاك الأغذية المجهزة – تنافس زيادة الواردات الغذائية مع الإنتاج المحلي – بعض المنتجات المخصصة لأسواق التصدير – مستويات العمالة الكبيرة في الزراعة والمراحل الوسطى، مع استخدام التكنولوجيات الكثيفة العمالة	– النمو الزراعي المدفوع بالطلب على الغذاء في المناطق الحضرية – التوسع السريع في فرص العمل والمشاريع في المراحل الوسطى تهيمن عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم – تراجع الفقر المدقع وسوء التغذية – ظروف العمل يسودها التقلب الشديد والتعرض للاستغلال – تنويع سُبل العيش الريفية – زيادة التغذية المفرطة والأمراض غير المعدية بسبب التحول في الأنماط الغذائية
موحد	– النُظم الغذائية الصناعية والعالية التركيز – هيمنة المتاجر الكبرى على تجارة التجزئة – ارتفاع مستوى استهلاك الأغذية المجهزة والمعبأة – توريد الأغذية من الأسواق العالمية – تأثير المعايير العامة والخاصة على جميع جوانب الإنتاج والتجهيز وتجارة التجزئة – هيمنة عدد قليل من الشركات على المراحل الوسطى وتجارة التجزئة – الترتيبات التعاقدية المعقدة – ارتفاع مستوى الميكنة وكثافة رأس المال وانخفاض فرص العمل في أنشطة النُظام الغذائي	– تراجع فرص القطاع غير الرسمي أمام صغار المنتجين – الفرص المحدودة أمام من يستطيعون الوفاء بالمعايير الصارمة والإمداد على نطاق واسع – فرص العمل أقل ولكن ظروف العمل منظمة – اعتماد الإنتاج الزراعي في كثير من الأحيان على العمال المهاجرين – المنافسة الكبيرة على الأسعار في سوق الأغذية العالمية – زيادة استهلاك الأغذية المجهزة العالية الطاقة – الزيادات السريعة في السمنة والحالة الصحية السيئة المرتبطة بالنمط الغذائي

ملاحظة: استنادا إلى تصنيفات Reardon et al. (2019)، ولوحة متابعة النُظم الغذائية. أُدخلت تغييرات على المصطلحات لتجنب أي دلالة تشير إلى أن النُظم الغذائية المعتادة في البلدان الصناعية المرتفعة الدخل التي يُشار إليها في كثير من الأحيان بأنها "حديثة" هي بالضرورة نُظم غذائية مرغوبة أكثر.

القدرة على الصمود: الحد من المخاطر وتوقع الصدمات والتعافي منها

تشكل المخاطر وأوجه عدم التيقن سمات ملازمة للنُظم الغذائية. وتشمل المخاطر عمليات التغيير التدريجي (مثل تغيّر المناخ، والتوسع الحضري، وتطور نُظم التجارة العالمية)، والصدمات الكارثية غير المتكررة (مثل الكوارث الطبيعية، والأزمات المالية والسياسية) والاستجابات غير المتوقعة من النُظم الغذائية لهذه العمليات والظواهر.

ويتعرض الأمن الغذائي العالمي للخطر بسبب إمكانية الإخفاقات المتعددة لسلة الخبز جراء الجفاف وانتشار الأمراض والآفات على نطاق واسع وارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية (Tendall et al., 2015). ولا يؤدي تغيُّر المناخ إلاّ إلى زيادة هذه المخاطر (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ، 2019). وهناك حاجة إلى الاستعداد لخطر الأزمات المتزامنة التي تؤثر على النظام الغذائي العالمي برمته وللأزمات الشديدة التي تؤثر على مناطق أو أقاليم بعينها. وتؤكد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وموجات تفشي الجراد والجفاف في شرق أفريقيا وارتفاع أسعار الأغذية في عام 2008 ضعف النُظم الغذائية (Béné et al., 2021).

ويعاني الفقراء بشدة من الضعف في وجه صدمات النُظم الغذائية (Béné et al., 2021). ولا يمتلك الفقراء بحكم تعريفهم سوى أصول أو مدخرات قليلة يمكنهم التعويل عليها. ولذلك يمكن حتى للصدمات الخفيفة أن تدفعهم نحو السقوط في هوة العوز. ويتسبب التعرض للصدمات في إفقار سكان الريف وإبقائهم فقراء، ويمنعهم من الخروج من الفقر. ويمكن أن يؤثر المرض كثيرا على الأسرة المعيشية من خلال آثاره المباشرة وغير المباشرة على عمل الأسرة. ويعتمد صغار المزارعين اعتمادا كبيرا على الزراعة البعلية، ولذلك يمكن أن تتسبب الفيضانات المفاجئة، بل وحتى الفترات القصيرة التي لا تهطل فيها الأمطار، في تلف المحاصيل، مما يؤدي إلى الجوع ونقص الأموال اللازمة لتغطية نفقات المدرسة أو شراء البذور لموسم الزراعة التالي. ويبقى المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة معرضين بشدة للخطر بسبب نقص الاستثمار المزمن في البنية التحتية، مثل مرافق تخزين المياه، والري، وتخزين الأغذية.

وعندما تحدث الصدمات، يلجأ الناس إلى مجموعة من استراتيجيات التصدي، ويتكبدون في كثير من الأحيان الديون أو يبيعون الأصول، مما يجعلهم أكثر عرضة للصدمات في المستقبل. والأسر المعيشية الريفية المنخفضة الدخل هي التي تُقرر كيفية توزيع النقد والأرض والعمالة واستخدامها، ولذلك فهي عموما لا تراعي فقط الفرص المتاحة، بل أيضا الحاجة إلى التقليل إلى أدنى حد من الانكشاف للمخاطر أو التعرض للصدمات. وهي تدرك تماما أن زلة واحدة يمكن أن تدفعها إلى أعماق سحيقة في هوة الفقر، وقد تُحجم بالتالي عن المشاركة في الأنشطة ذات المخاطر الأعلى والعائد الأكبر التي يمكن أن تنتشلهم من الفقر.

وينبغي الاعتراف في نهج النظم الغذائية بأن من الممكن تقليل المخاطر، ولكن من غير الممكن التخلص منها تماما. ويمكن تقليل المخاطر عن طريق الاستثمار في التخفيف من آثار تغيُّر المناخ والتكيُّف معها، وأصناف المحاصيل الجديدة، وإدارة المياه، ونُظم الإنذار المبكر بحالات نقص الأغذية وتفشي الآفات والأمراض. ويحتاج تحويل النظام الغذائي إلى بناء القدرات الداخلية للتخفيف من التأثيرات المباشرة للصدمات ثم التعافي منها بسرعة.

وتُشكل المخاطر والقدرة على الصمود صميم رؤية ريادة الأعمال في النظام الغذائي الريفي الذي يعرضه هذا التقرير. وجوهر ريادة الأعمال هو الاستثمار والمجازفة بهدف تحقيق منفعة ذات قيمة. وبالتالي فإن السبيل إلى تعزيز تنمية المشاريع الصغيرة وريادة الأعمال القادرة على الاستمرار هو الحد من المخاطر وتحسين القدرة على الصمود.

سُبل العيش: التغلب على الفقر وعدم المساواة في المناطق الريفية

ترتبط سُبل عيش أعداد كبيرة من سكان الريف بالنُظم الغذائية. وفي البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، يعيش زهاء 3.2 مليار نسمة في المناطق الريفية، ولا يزال معظمهم يعتمد بدرجات متفاوتة على الزراعة والنُظم الغذائية لكسب عيشهم. وبالمقارنة مع القطاعات الأخرى، ينفرد القطاعان الزراعي والغذائي بحجم العمالة فيهما ومدى اعتمادهما على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وهذا هو ما يُفسر الأهمية الحاسمة للنُظم الغذائية في معالجة الفقر والتوزيع المنصف للفرص الاقتصادية (منظمة الأغذية والزراعة، 2017؛ المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، 2020).

ويجب أن يتجاوز الهدف الطويل الأجل للازدهار المشترك والتنمية الريفية مجرد انتشال الناس من الفقر المدقع (البنك الدولي، 2018). ولا يزال 627 مليون شخص في العالم يعيشون في فقر مدقع، على أقل من 1.90 دولار أمريكي في اليوم، بينما يعاني أكثر من 3 مليارات شخص من الفقر وفقا لمعدلات الفقر التي حددها البنك الدولي للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحتين الدنيا والعليا **(الشكل 2)**. ويعيش معظم الفقراء في المناطق الريفية **(الشكل 3)** ويكسب معظمهم مداخيلهم أو جزءا منها على الأقل من العمل في النظام الغذائي.

وتُشير التوقعات إلى أن معدلات الفقر المدقع ستتراجع إلى نحو 7 في المائة من سكان العالم بحلول عام 2030، مع تركز 90 في المائة من الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وسيزداد أيضا تركز الفقر المدقع والجوع في البلدان الهشة. وستظل معدلات الفقر المعتدل مرتفعة في آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولا سيما في المناطق الريفية **(الشكل 3)**.

الشكل 2 تركز الفقر المدقع في المناطق الريفية، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

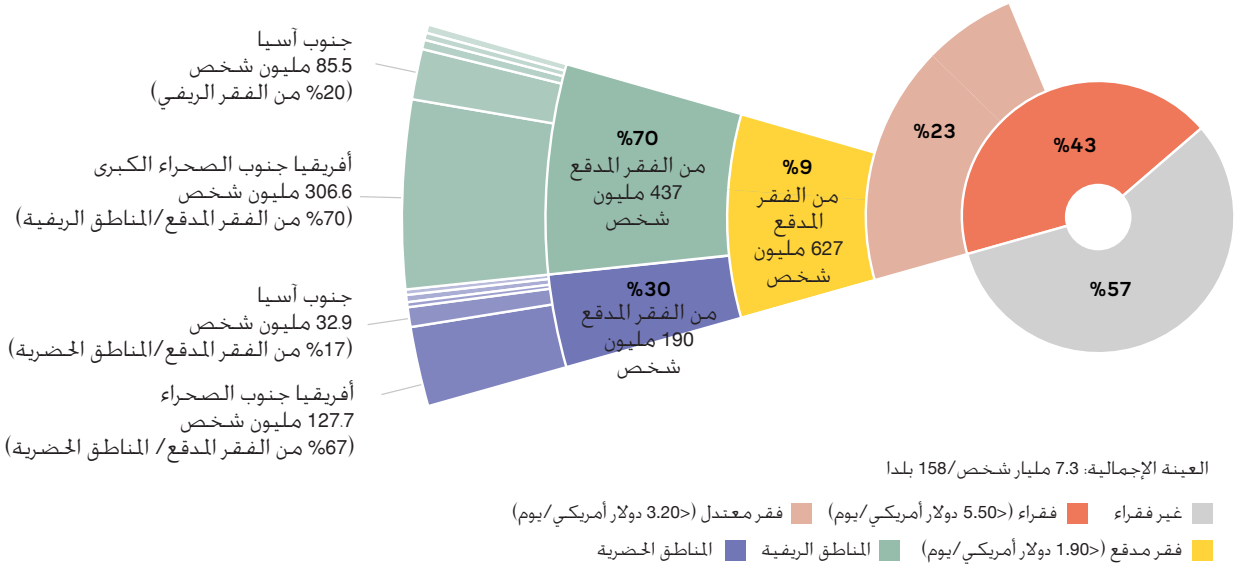

المصدر: من إعداد المؤلفين باستخدام معلومات مستمدة من ساعة الفقر العالمي وشبكة إحصاء الفقر (http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/povDuplicateWB.aspx).

الشكل 3 استمرار ارتفاع معدلات الفقر المعتدل وعدم المساواة في المناطق الريفية في شرق آسيا والمحيط الهادي وجنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولاسيما في المناطق الريفية

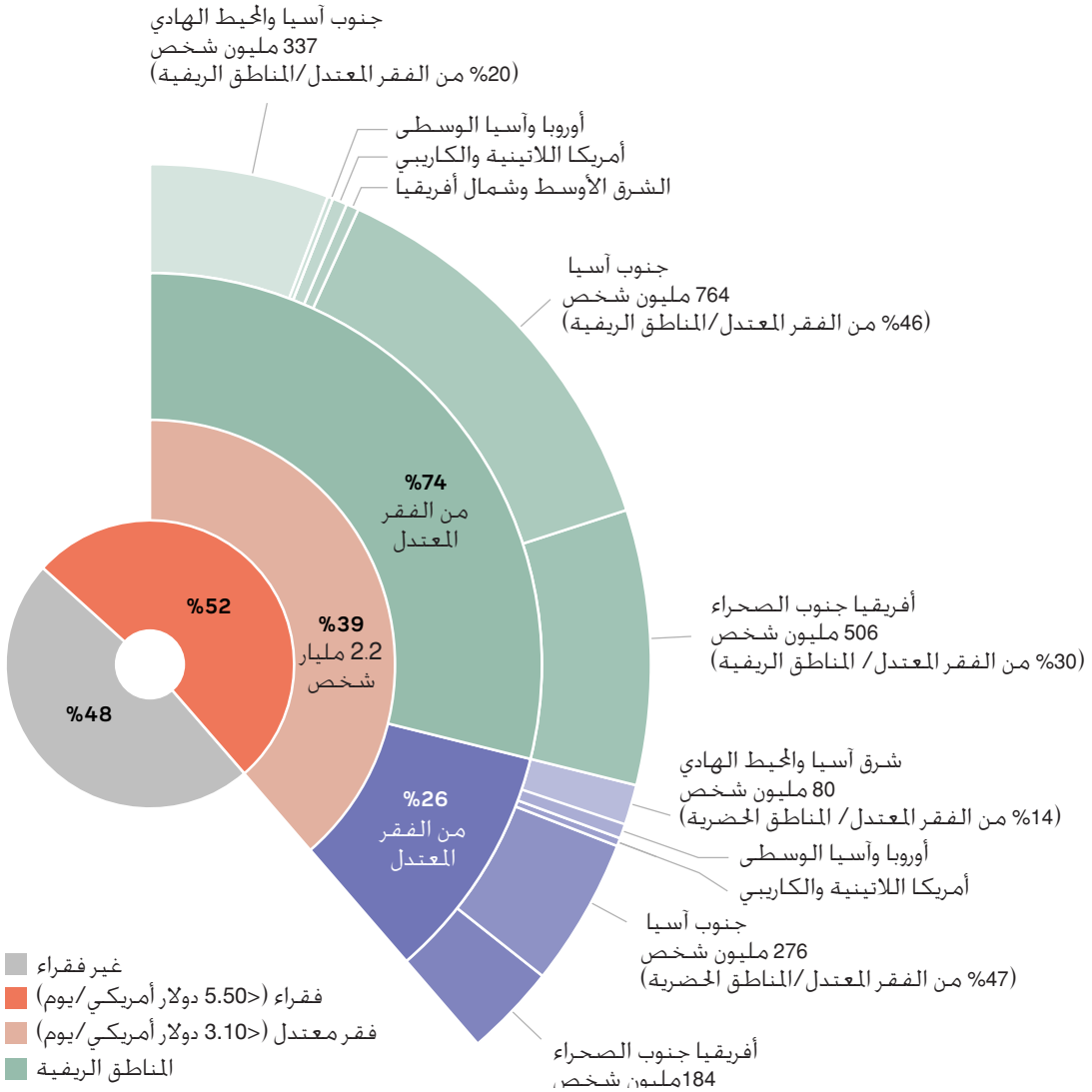

المصدر: بيانات الفقر المعتدل بالاستناد إلى منظمة الأغذية والزراعة (2017)، وبيانات الفقر عند خط الفقر البالغ 5.50 دولارا أمريكيا في اليوم بالاستناد إلى شبكة إحصاء الفقر (PovcalNet) (http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/povDuplicateWB.aspx).

ولن يكون التركيز على ريادة الأعمال من أجل تحسين سُبل العيش الريفية المنصفة مناسبا للجميع ما لم يكن مصحوبا باستراتيجيات طموحة لتحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة. ولا تزال أوجه عدم المساواة بين الجنسين في التعليم والوظائف والأجور والسلامة البدنية وفقر الوقت متجذرة بعمق في المجتمعات الريفية (لجنة وضع المرأة، 2018) وفي الطريقة التي تعمل بها النُظم الغذائية (Quisumbing et al., 2021). ولا تزال هناك فجوة كبيرة في الأجور الريفية بين النساء

والرجال في المناطق الريفية (**الشكل 4**). ولا يؤثر ذلك فقط على حقوق النساء والفتيات ويقلص فرصهن في الحياة، بل يمثل أيضا فرصة ضائعة هائلة من حيث ما يمكن أن تُساهم به المرأة في التقدم الاقتصادي في المناطق الريفية.

الشكل 4 فجوة الأجور الزراعية للنساء – كبيرة ومستمرة

المصدر: منظمة العمل الدولية، 2019.

وتُشكل مجتمعات الشعوب الأصلية 6 في المائة من سكان العالم، ولكن 18 في المائة منها يعاني من الفقر المدقع. ويعيش معظمها في المناطق الريفية. وهذه المجتمعات المحلية هي القيّم على 80 في المائة مما تبقى من التنوع البيولوجي في العالم وغالبا ما تقترن أراضيها بأفضل المناطق حفظا (Garnett et al., 2018). وهي تعاني في كثير من الأحيان من التمييز وتحرم من أراضيها (منظمة العمل الدولية، 2020). ويجب مراعاة احتياجات جماعات الشعوب الأصلية عند تحويل النُظم الغذائية. كما أن لدى الشعوب

الأصلية في الوقت نفسه الكثير مما يمكن أن تساعد به في تحويل النُظم الغذائية لأن نُظمها الغذائية كنز دفين يزخر بالمعرفة التي تُساهم في الصحة والرفاه وبما يعود بالخير على المجتمعات المحلية ويحافظ على ثراء التنوع البيولوجي ويوفّر الأغذية المغذية.

ولا بد للتحول الريفي الذي يُشكل الشباب محوره أن يركز على الاتصال بالأسواق والمعلومات والشبكات الاجتماعية، والإنتاجية في التعليم، والمهارات، والوصول إلى الموارد الإنتاجية، والقدرة على المشاركة المدنية والسياسية، والتمكين (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2019). ويبلغ حاليا عدد شباب الريف في العالم 780 مليونا إذا احتسبت المناطق شبه الحضرية، مع وجود 65 في المائة في آسيا والمحيط الهادي، و20 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتعني الاتجاهات الديمغرافية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أن الوافدين الجُدد سنويا إلى القوى العاملة سيزدادون من 20 مليونا اليوم إلى 50 مليونا بحلول عام 2050. وتُشكل الزيادة السريعة في أعداد شباب الريف في أفريقيا تحديا هائلا للعمالة. ولن يفلت جيل كامل من الفقر ما لم تكن هناك فرص للعمل، وسيكون لذلك آثار كبيرة على الرفاه الريفي والاستقرار الاجتماعي والسياسي. ويمكن لفرص العمل خارج المزرعة في سلاسل القيمة الغذائية وخدمات الدعم أن توفّر خيارات تجتذب الشباب نحو المشاركة في أنشطة ريادة الأعمال التي تستفيد من اهتمامهم بالتكنولوجيات الرقمية وتفتح لهم المجال لكسب دخل لائق.

التغذية: تحقيق عائد مزدوج لسكان الريف

يواجه العالم أزمة تغذوية ثلاثية الأعباء (Willet et al., 2019؛ منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2020؛ الفريق العالمي المعني بالزراعة ونُظم الأغذية من أجل التغذية، 2020). ولا يمكن معالجة نقص التغذية المستمر وارتفاع معدلات التغذية المفرطة وزيادة معدلات نقص المغذيات الدقيقة إلاّ إذا كان الناس ينتجون ويستهلكون أنماطا غذائية أكثر تنوعا وأكثر غنى بالمغذيات. ويمكن للتركيز الطموح على تحسين التغذية بين سكان الريف والحضر أن يحقق عائدا مزدوجا لسُبل العيش الريفية. ويمكن أن يؤدي إنتاج كميات أكبر من الفواكه والخضروات والبروتينات ذات القيمة العالية إلى دفع نمو الاقتصاد الغذائي الريفي. ويمكن أن يُساهم ذلك بدوره في تمكين الأُسر المعيشية الريفية من الحصول على مزيد من الأغذية المغذية وتحمل تكلفتها – ويُحسّن ذلك بالتالي صحتهم وإنتاجيتهم ونوعية حياتهم.

ويزداد الجوع وانعدام الأمن الغذائي بين سكان الريف الفقراء. وعقب عقود من التراجع، ازداد عدد الجياع 181 مليونا في السنوات الست الماضية ووصل إلى 811 مليونا (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2021). وتتنبأ التوقعات بأن جائحة كوفيد-19 ستدفع 100 مليونا آخرين إلى هوة الفقر والجوع وستقوض التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (البنك الدولي، 2020 أ). ومن الأمور الحاسمة أن أكثر من 3 مليارات شخص، معظمهم في أفريقيا وآسيا، لا يمكنهم تحمل تكلفة نمط غذائي صحي (الفريق العالمي المعني بالزراعة ونُظم الأغذية من أجل التغذية، 2020؛ Herforth et al., 2020).

وتشهد الأنماط الغذائية في المناطق الريفية والحضرية تغييرات كبيرة. وخلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، حدث تراجع كبير في معدلات الجوع ونقص التغذية، ولكن صاحبته زيادة هائلة في التغذية المفرطة والسمنة **(الشكل 5)**. ولا تمثل التغذية المفرطة حتى الآن اتجاها مهيمنا في المناطق الريفية في كثير من البلدان المنخفضة الدخل، ولكن معدلات تقزم الأطفال لا تزال مرتفعة في كثير من الأحيان. ويكمن التحدي في مواصلة الحد من نقص التغذية دون أن ينقلب ذلك إلى تغذية مفرطة.

وهناك ترابط بين التغذية الأفضل وتحسن سُبل العيش. ويمكن أن يؤدي الطلب على الأنماط الغذائية الأكثر تنوعا والأكثر غنى بالمغذيات أن يُهيئ فرص عمل جديدة لصغار رواد

الأعمال في قطاع الأغذية الزراعية (الفريق العالمي المعني بالزراعة ونُظم الأغذية من أجل التغذية، 2020). ويزيد إنتاج الأغذية الغنية بالمغذيات الدخل لكل هكتار ويمكن أن يفضي إلى زيادة أعداد المشاريع الصغيرة التي تستفيد من فرص تجهيز وتخزين وبيع مجموعة أوسع من المنتجات الغذائية المغذية العالية الجودة التي تستهدف شرائح مختلفة من العملاء. ولكن المنتجات السريعة التلف ذات القيمة العالية تتطلب الجودة والسلامة وإمكانية التتبع وعمليات تسليم موثوقة، وهو ما يمكن أن يشكل عقبات أمام صغار المنتجين.

الشكل 5 زيادة في نقص التغذية – وزيادة أيضا في التغذية المفرطة

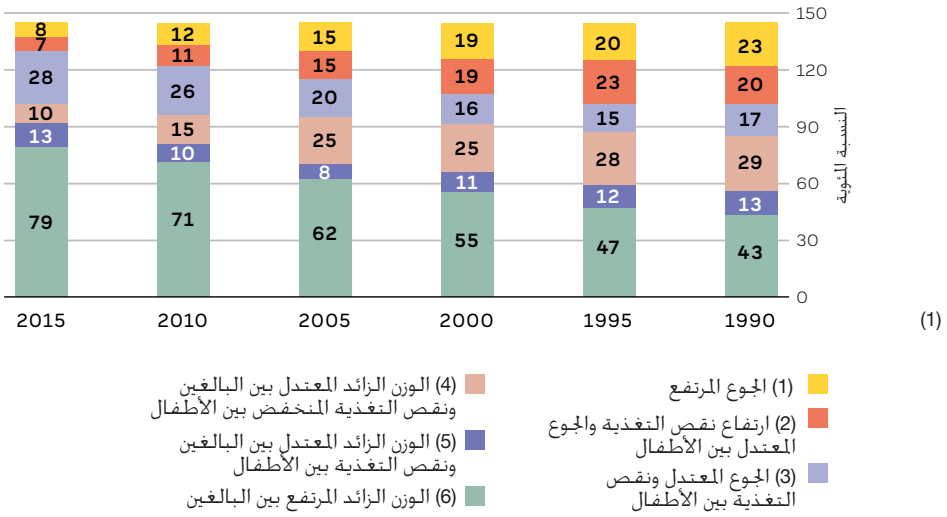

المصدر: بوابة الأمن الغذائي (https://www.foodsecurityportal.org/node/62).

البيئة: تحقيق القيمة عن طريق توفير الغذاء للعالم ضمن حدود تحمل الكوكب

تُساهم الطريقة المتبعة حاليا في إنتاج الأغذية بدور هائل في تدهور البيئة وتغيُّر المناخ (Springman et al., 2018; Willett et al., 2019; Dasgupta, 2021; Duku et al., 2021). وسيلزم إجراء تغييرات عميقة في أنواع الأغذية المنتجة، وممارسات الإنتاج، وأنماط استخدام الأراضي، لتوفير الغذاء للعالم ضمن حدود تحمل الكوكب. ويتيح هذا التحول فرصا ومخاطر كبيرة أمام سُبل العيش الريفية المنصفة. ويمكن لمكافآت الإنتاج المستدام للأغذية أو مدفوعات خدمات النُظم الإيكولوجية واحتجاز الكربون أن تفتح آفاقا اقتصادية جديدة. ولكن الاستثمارات والتكنولوجيات ومهارات الإدارة المطلوبة يمكن أن تستبعد الأشخاص الأقل تعليما والأكثر فقرا. ومن المخاطر الأخرى تحميل المنتجين تكاليف تحسين الأداء البيئي بدلا من سداد المستهلكين التكلفة البيئية الحقيقية لما يحصلون عليه من غذاء، مما يزيد بالتالي من الصعوبات التي يواجهها المزارعون والمجتمع المحلي في الحصول على حصة منصفة من القيمة المكتسبة من الاقتصاد الغذائي.

ويُشكل صغار المزارعين جزءا من الحل في الحد من أثر إنتاج الأغذية على البيئة. ويُدار ما لا يقل عن 30 في المائة من الأراضي الزراعية في العالم من خلال صغار المزارعين الذين تقل مساحات أراضيهم عن 20 هكتارا، وتزيد هذه النسبة كثيرا في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

المسارات نحو اقتصاد شامل للأغذية الزراعية من أجل الجيل القادم

مثلما يتطلب توفير غذاء جيد للعالم أنماطا غذائية متنوعة ومغذية بدرجة أكبر، تتطلب معالجة الفقر الريفي سُبل عيش أكثر تنوعا. ويجب أن تُعزز مسارات الزراعة المنتجة والمشاريع وفرص العمل خارج المزرعة والحماية الاجتماعية كل منها الآخر لتوفير سُبل عيش ريفية منصفة. وستظل الزراعة حيوية. ولكن الفرص بالنسبة للجيل القادم من نساء ورجال الريف تكمن في التحول من أنشطة الإنتاج الأوّلي إلى أنشطة المراحل الوسطى التي تشمل تجهيز الأغذية وتوزيعها وبيعها بالتجزئة، وكذلك التمويل والمعدات وخدمات الدعم الأخرى. وسيكون للحماية الاجتماعية أيضا دور حاسم في دعم التحول إلى فرص كسب العيش الجديدة وحماية العالقين في شرك الفقر أو المتضررين من الأزمات.

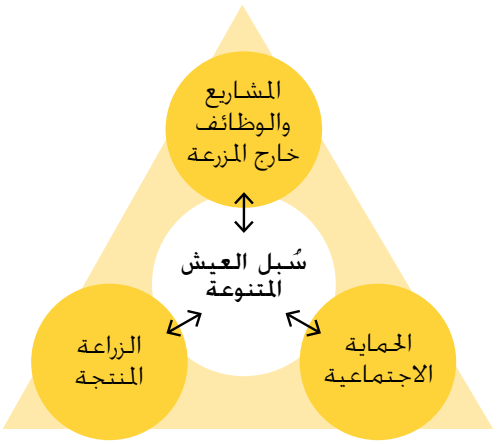

مسارات من أجل اقتصاد شامل للأغذية الزراعية

وستتطلب سُبل العيش الريفية المنصفة تحقيق قيمة أكبر من النظام الغذائي والاستفادة منها لصالح الاقتصاد الريفي. وتُشير ثلاثة اتجاهات إلى إمكانات كبيرة لتحقيق قيمة من النظام الغذائي في المجتمعات الريفية. ويتمثل الاتجاه الأول في زيادة إنتاج الأغذية الغنية بالمغذيات والمتنوعة، ولا سيما الفواكه والخضروات التي توفّر قيمة نقدية أكبر من المحاصيل الأساسية (الفريق العالمي المعني بالزراعة ونُظم الأغذية من أجل التغذية، 2020). والاتجاه الثاني هو التوسع الحضري السريع في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، مما سيزيد إمكانية الوصول إلى الأسواق والطلب على المنتجات الغذائية والخدمات المتخصصة ذات القيمة العالية. والاتجاه الثالث هو القبول المتزايد بأن المجتمع يجب أن يتحمل تكلفة خدمات النظام الإيكولوجي واحتجاز الكربون، ويمكن أن يفتح ذلك مسارات لتدفق الدخل إلى من يحافظون على الأراضي والمياه والتنوع البيولوجي ويعتنون بها (Willet et al., 2017؛ مبادرة التمويل المختلط، 2019؛ Lipper et al., 2021).

وحتى عندما تتمكن المجتمعات المحلية من تهيئة نسبة صغيرة نسبيا من هذه الفرص الاقتصادية الجديدة والاستفادة منها فإن ذلك يمكن أن يُحدث فرقا كبيرا في معالجة الفقر وعدم المساواة. وتوفر المراحل الوسطى من النظم الغذائية إمكانات أقوى لإيجاد فرص جديدة لإدرار الدخل.

وتُساهم ريادة الأعمال من جانب صغار المنتجين والمشاريع بدور أساسي في بناء اقتصاد ريفي شامل للأغذية الزراعية. والنُظم الغذائية هي في جانب كبير منها نشاط خاص. فهي تعمل وتتطور وتتكيَّف من خلال أنشطة صغار المنتجين في مجال ريادة الأعمال، والشبكة الواسعة من المشاريع البالغة الصغر، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والشركات المحلية والدولية الكبرى.

ويؤثر السياق القطري تأثيرا كبيرا على الفرص والقيود في إيجاد سُبل عيش ريفية منصفة (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2016). حالة الدخل في البلد، ودور الزراعة في الاقتصاد، وهيمنة أنواع مختلفة من النُظم الغذائية، وفرص العمل في قطاعي الزراعة والأغذية، والقدرة المالية والإدارية للحكومات، تتضافر جميعا لتشكيل مسارات من أجل تنويع سُبل العيش **(الجدول 2 والشكل 6)**.

الجدول 2- السياق القطري يشكل سُبل العيش الريفية المنصفة

نوع البلد	السمات الرئيسية للفقر وسُبل العيش في المناطق الريفية	أنواع النُظم الغذائية المهيمنة	نقاط الدخول /الفرص على صعيد السياسات من أجل إيجاد سُبل عيش ريفية منصفة
منخفض الدخل	– ارتفاع معدلات الفقر المدقع وسوء التغذية. – هيمنة الزراعة على الاقتصاد، وبُطء وتيرة التنمية في سائر القطاعات. – الزراعة هي القطاع المهيمن على فرص العمل. – ارتفاع معدلات بطالة الشباب. – الفرص المحدودة لتنويع سُبل العيش. – انعدام الأمن الغذائي يمكن أن يكون مرتفعا.	– استمرار وجود النُظم التقليدية بقوة، مع ظهور نُظم تنويع مدفوعة بالتوسع الحضري. – الثروة المقيّدة في المناطق الحضرية لم تُسفر بعد عن زيادات كبيرة في الطلب على الأغذية العالية القيمة. – التغلغل المحدود للمتاجر الكبرى التي تخدم في معظمها النخبة من المستهلكين في المناطق الحضرية.	– استمرار الدور الحاسم للزراعة في الاقتصاد والتنمية الريفية صفة عامة. – القدرة المحدودة للدولة على الاستثمار في التنمية الريفية، بما في ذلك تنمية القدرات، والبنية التحتية، والتكنولوجيا، والحماية الاجتماعية.
متوسط الدخل من الشريحة الدنيا	– تراجع كبير في الفقر المدقع مع استمرار مستويات كبيرة من الفقر المعتدل وعدم المساواة في المناطق الريفية. – التوسع الحضري السريع وازدياد الثروة في المناطق الحضرية، مما يدفع نحو خيارات تنويع سُبل العيش. – ازدياد فرص تنويع سُبل العيش. – تراجع كبير في معدلات انعدام الأمن الغذائي، مع استمرار انتشار نقص التغذية بالاقتران مع نقص المغذيات الدقيقة.	– التحول السريع إلى تنويع النظام الغذائي واستمرار شيوع النُظم التقليدية في المناطق الريفية. – اتساع النُظم الحديثة وانتشارها في بعض المناطق الريفية. – الأثر الكبير للثروة في المناطق الحضرية على أنواع الطلب على الأغذية.	– تنويع الاقتصاد يجعل الزراعة أقل أهمية في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن فرص العمل لا تزال كبيرة في قطاعي الزراعة والأغذية. – فرص للتنويع في المناطق شبه الحضرية. – ازدياد قدرة الدولة على الاستثمار في التنمية الريفية، وإن كانت قدرتها لا تزال مقيّدة، ولا سيما في البلدان التي توجد فيها أعداد كبيرة من سكان الريف الفقراء. – زيادة وتيسير سُبل الوصول إلى الأسواق الزراعية.
متوسط الدخل من الشريحة العليا	– تراجع الفقر المدقع والجوع بسرعة أو اختفائهما إلى حد كبير، ولكن معدلات عدم المساواة في المناطق الريفية لا تزال كبيرة. – عدم استفادة بعض الفئات والمناطق المهمشة من التنمية الاقتصادية الأوسع. – فرص كبيرة من أجل تنويع سُبل العيش. – انعدام الأمن الغذائي محدود، ولكن معدلات التغذية المفرطة والسمنة آخذة في الارتفاع.	– تنويع النظام الغذائي يمضي سريعا وبالاقتران مع زيادة في معدل انتشار النُظم الغذائية الموحدة. – جيوب للنُظم التقليدية في المناطق الريفية.	– اقتصاد متنوع بدرجة متزايدة مع انخفاض في حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وفرص العمل الزراعي أقل كثيرا. – امتلاك البلدان موارد كبيرة لدعم التنمية الريفية، وإمكانية حدوث زيادات كبيرة في الواردات الغذائية من البلدان الأخرى.
مرتفعة الدخل (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)	– بعض جوانب عدم المساواة لا تزال قائمة في المناطق الريفية. – السمنة والأنماط الغذائية ذات الجودة التغذوية المتدنية مشكلتان رئيسيتان.	– الهيمنة الكاملة للنُظم الغذائية المتحولة. – اجتذاب نُظم المنتجات التقليدية المتخصصة/نُظم التنويع بعض المستهلكين والأسواق المحلية.	– الواردات من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تُتيح فرصا للتنمية. – التأثير الكبير للإعانات والتعريفات الجمركية على الاقتصاد الغذائي في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. – مساهمة المساعدة الإنمائية الرسمية بدور مهم في تنمية النظام الغذائي.
الدول الهشة ومناطق النزاع	– ارتفاع معدلات الفقر المدقع وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي والضعف. – هيمنة الزراعة على الاقتصاد بشكل عام – قدرة الدولة المحدودة على دعم التنمية.	– استمرار أهمية النُظم الغذائية التقليدية مقترنة بنُظم التنويع تبعا للبلد ونوع الهشاشة. – المعونة الإنسانية والغذائية يمكن أن تؤثر بصورة ملموسة على النُظم الغذائية.	– المعونة الإنسانية مطلوبة، وبرامج الحماية الاجتماعية حاسمة.

الشكل 6 التفاوت الكبير بين النُظم الغذائية تبعا لدخل البلد
يُشكل الفرص والقيود من أجل تنويع سُبل العيش الريفية

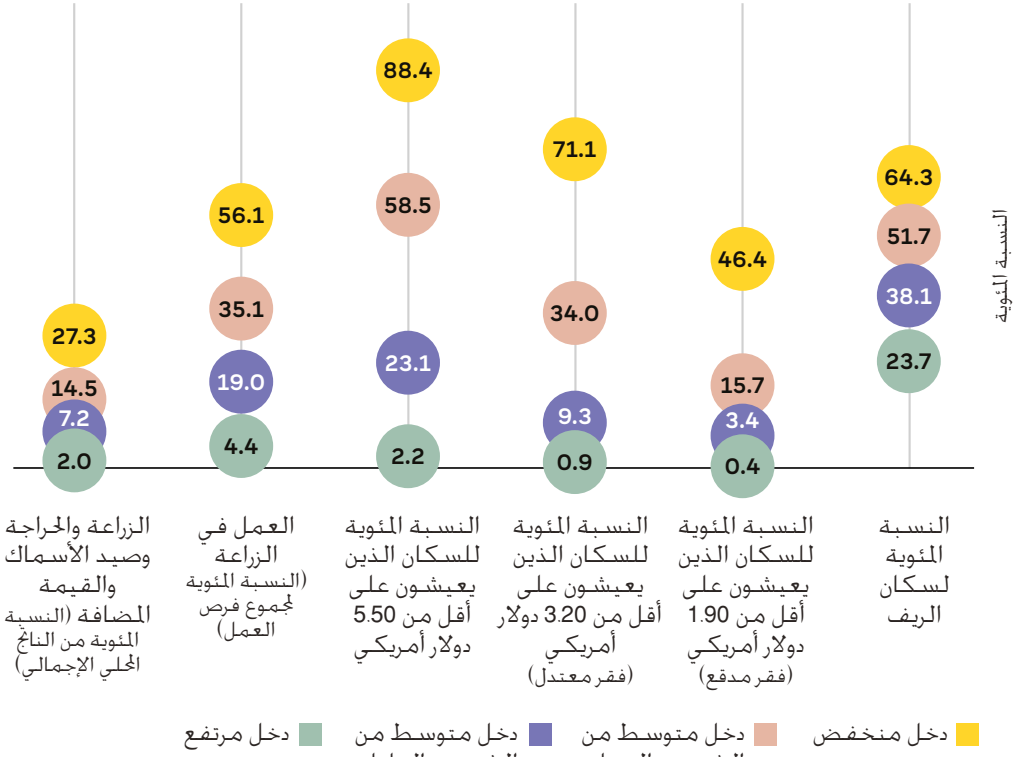

ملاحظة: تغطي 152 بلدا و7.3 مليار شخص

المصدر: البنك الدولي، 2020 ب، وشبكة إحصاء الفقر (PovcalNet).
(http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/povDuplicateWB.aspx)

سُبل العيش الريفية المتنوعة

شهدت العقود الأخيرة تنوعا سريعا في سُبل عيش سكان الريف. وبينما لا تزال معظم الأسر المعيشية الريفية تزاول الزراعة فإن الكثير منها يجمع الآن بين الزراعة ومصادر الدخل الأخرى لتلبية احتياجاتها. ويشمل هذا التنويع العمل في المزارع الأخرى، وتشغيل مجموعة واسعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاع الأغذية الزراعية أو الاقتصاد الأوسع، والعمل براتب ثابت، والتحويلات المالية من أفراد الأسرة المهاجرين إلى المناطق الحضرية أو إلى الخارج. ويمكن للأسر المعيشية الأكثر فقرا أن تستفيد أيضا من الحماية الاجتماعية. وينتمي كثير من صغار المزارعين بالفعل إلى أسر معيشية ريفية ويزاولون الزراعة أيضا إلى جانب أنشطة أخرى غير زراعية لكسب الدخل. وتشمل الفئات الأكثر تهميشا – بما فيها الأسر المعيشية التي تعيلها نساء، والشباب، والشعوب الأصلية – في كثير من الأحيان الأشخاص الذين لا يمتلكون أي أراضٍ ويعتمدون اعتمادا كليا على الدخل غير الزراعي. وكشفت دراسة شملت 13 بلدا من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من أقاليم مختلفة (Dolislager et al., 2019 and 2020) أن الزراعة لا تستأثر إلاّ بنسبة 38 في المائة من القوى العاملة بين السكان (**الشكل 7**). وتوضح الدراسة أيضا أنه على الرغم من أن ما يتراوح بين 70 و80 في المائة من سكان الريف في أفريقيا يزاولون الزراعة على نحو ما فإن ذلك لا يمثل سوى ثلث وقت عملهم. وعلى الرغم من هذا التنويع، وفي ظل استكمال

الزراعة بأنشطة خارج المزرعة، لا تزال الزراعة الصغيرة النطاق تُشكل حجر الزاوية لسُبل العيش الريفية. وتكشف استقصاءات الأسر المعيشية الكبيرة في بلدان متعددة أيضا عن تنوع كبير في الدخل واستمرار أهمية الزراعة (انظر ملحق البيانات).

الشكل 7 التوزيع الزمني التقديري بحسب فئة العمالة في المناطق الريفية

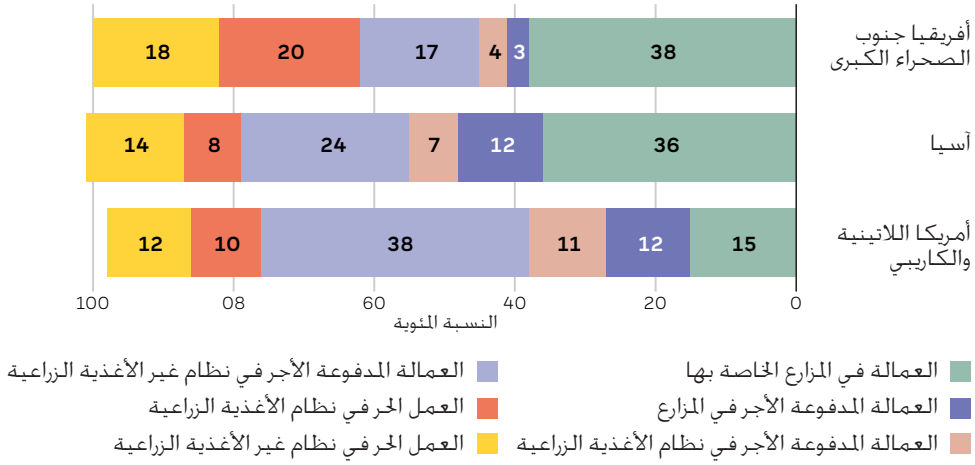

ملاحظة: العمل في نُظم الأغذية الزراعية مرتبط كله بأنشطة النُظم الغذائية بخلاف الإنتاج داخل المزرعة. وتُمثل الأرقام تقديرات مرجحة بعدد السكان، وهي مستمدة من الاستقصاءات الأسر المعيشية التي أُجريت في 13 بلدا: بنغلاديش، وكامبوديا، وإثيوبيا، وإندونيسيا، وملاوي، والمكسيك، ونيبال، ونيكاراغوا، والنيجر، ونيجيريا، وبيرو، وتنزانيا، وأوغندا.

المصدر: من إعداد المؤلفين بالاستناد إلى: Dolislager et al., 2019, 2020.

ويمكن لبلورة فهم أفضل لأنماط وأنواع تنويع سُبل العيش أن يوجه السياسات الهادفة إلى تحسين الرفاه الريفي. ويمكن لسكان الريف تنويع سُبل عيشهم لتشمل أنواعا مختلفة من الوظائف والمشاريع. يمكنهم التخصص كمزارعين أو كرواد أعمال ريفية أو في العمل المتفرغ (**الشكل** 8). وهناك عدد متزايد من رواد الأعمال الزراعية المتنوعة يجمع بين فرص العمل في مشاريع داخل المزارع وخارج المزارع في قطاعات التجهيز والتعبئة والتوزيع، بل وحتى التسويق المباشر إلى المستهلكين. ويمثل تحقيق التآزر بين فرص كسب العيش داخل المزرعة وخارجها سمة رئيسية في التحويل الشامل للنظام الغذائي. ويتطلب ذلك نُهجا جديدة وأكثر اتساعا وتكاملا في التنمية الريفية (منظمة الأغذية والزراعة، 2017؛ المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، 2020).

ومن المفيد تنويع سُبل العيش، ولكن ذلك لا يضمن دخلا معيشيا. ويفرض العمل خارج المزرعة في مزارع أخرى أو في المراحل المتوسطة من قطاع الأغذية الزراعية في كثير من الأحيان أجورا منخفضة للغاية. ومن الشائع أن تكون ظروف العمل سيئة ويسودها الاستغلال في ظل هيمنة القطاع غير الرسمي. وغالبا ما تكون أرباح المشاريع البالغة الصغر ضئيلة في كثير من الأحيان، ويمكن أن يتعرض المشغلون، رجالا ونساءً، للاستغلال من جانب المشاريع الكبرى التي تمتلك قوة سوقية أكبر. وتلجأ الأسر المعيشية في كثير من الأحيان إلى التنويع لمجرد البقاء ويمكن أن تعمل لساعات طويلة في أعمال ومشاريع مختلفة ولا تفي رغم ذلك بجميع احتياجاتها الأساسية. وهناك الكثير مما ينبغي القيام به لضمان وصول من يعملون خارج المزرعة في قطاع الأغذية الزراعية إلى اتفاقات منصفة.

الشكل 8 أنماط تنويع وتكثيف سُبل العيش

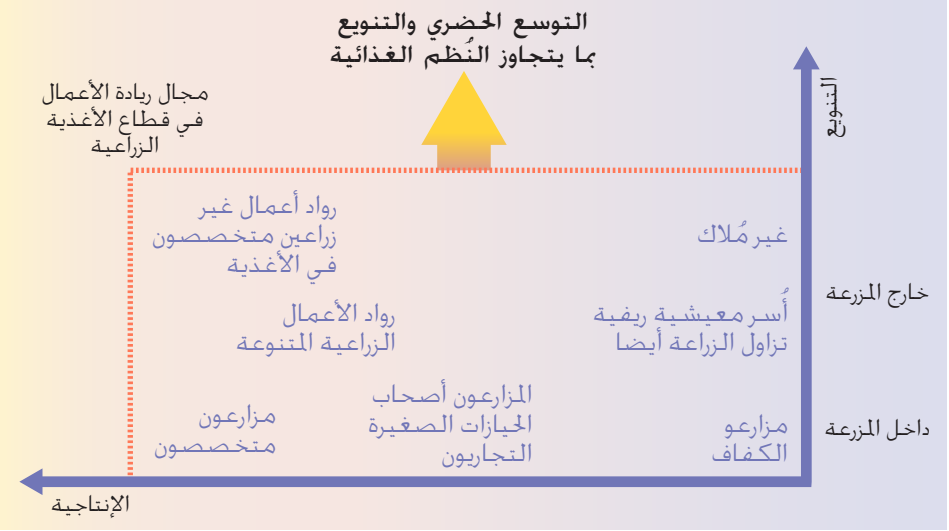

ويتقاطع التنوع وخيارات كسب العيش على مستوى الأسرة المعيشية. وتتاح للأسر المعيشية الريفية فرص واسعة الاختلاف في الحصول على الموارد المالية ورأس المال المادي والاجتماعي والبشري والطبيعي. كما أنها تختلف كثيرا في الديناميات الجنسانية، ونسبة أفراد الأسرة المعيشية باختلاف العمر ونوع الجنس، والخلفية العرقية والدينية (Doss, 2018). وتعيش الأسر المعيشية في سياقات متنوعة تتيح فرصا أكثر أو أقل لسبل العيش تبعا للمسافة التي تفصلها عن الأسواق والمراكز الحضرية، وإمكانية الوصول إلى البنية التحتية والخدمات، والإمكانات الإنتاجية للأرض والموارد المائية. وتزداد أعداد سكان الريف الذين يعيشون في فقر مدقع في الدول الهشة والمناطق المتأثرة بالنزاع حيث الخدمات الحكومية ضئيلة وحكم القانون ضعيف. وهذا التنوع في السياقات يؤثر بدرجة كبيرة على خيارات سبل عيشهم وقدرتهم على الاستفادة من الفرص القائمة بالفعل.

وهناك عدد متزايد من الأُسر المعيشية التي تمكنها التحويلات المالية من أفرادها الذين انتقلوا للعمل في المناطق الحضرية أو حتى في الخارج من تمويل مشاريع جديدة. وحتى عندما تكسب الأسر المعيشية معظم دخلها أو كله من العمل خارج المزرعة، من الشائع أن تحتفظ بملكية الأرض على سبيل الضمان. وتتجه في بعض الأحيان لتأجير أرضها لمن يحتاجون إلى مزيد من مساحات الأراضي لاكتساب مقومات الاستمرار التجاري. وفي بعض المناطق يؤدي ذلك إلى نمو سريع في أسواق تأجير الأراضي الرسمية وغير الرسمية.

ويلزم وضع آليات لدعم من يتحولون عن الزراعة إلى خيارات سبل العيش الأخرى. ويشمل ذلك تقديم التعليم الملائم والتدريب على المهارات، والدعم المالي والتجاري لإنشاء مشاريع ناجحة والتمكين من زيادة المرونة في استخدام الأراضي. ووضع مخططات للحد من مخاطر ريادة الأعمال. وفي الحالات التي تكون فيها مساحات الأراضي صغيرة للغاية، يمكن للسياسات توحيد الأراضي كي يتسنى لمن يتبقى في الأرض أن يزرعها على نطاق تتوفر له مقومات الاستمرار، بينما يمكن لمن يرحلون عنها الاستفادة من أصول الأراضي المتاحة لهم. ويتعيّن أن توفّر مخططات الحماية الاجتماعية والإعانات دعما لتحقيق انتقال عادل وتجنب بقاء الأشخاص عالقين في شرك الفقر الزراعي.

المشاريع خارج المزرعة: إدراك إمكانات المراحل الوسطى في قطاع الأغذية الزراعية

ستعتمد سُبل العيش الريفية المنصفة في المستقبل على المراحل الوسطى من النظام الغذائي لتوفير فرص عمل وخيارات مشاريع متنوعة لتحسين ربط المزارعين بأسواق المدخلات والمخرجات، ولإضافة قيمة للمنتجات الزراعية. وسيكون من المطلوب إعادة تركيز استراتيجيات وسياسات التنمية الريفية للوصول بهذه الإمكانات إلى حدودها المُثلى (Swinnen and Kuijper, 2020).

وسُجلت زيادات سريعة في أنشطة المراحل الوسطى من قطاع الأغذية الزراعية الذي تُهيمن عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وشهدت العقود العديدة الماضية ثورة هادئة في الأسواق الزراعية والغذائية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وصاحب ذلك نمو سريع في القيمة (Reardon, Liverpool-Tasie and Minten, 2020; Vos and Cattaneo, 2020). وزاد حجم وقيمة المنتجات الغذائية المنقولة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بنسبة تناهز 1 000 في المائة. وأدى ظهور عدد كبير من المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في المراحل الوسطى إلى إيجاد كثير من فرص العمل الجديدة.

ومن الضروري تمكين ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ريادة الأعمال في المراحل الوسطى لإيجاد فرص شاملة. ويعتمد المزارعون بشدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في أسواق المدخلات والمخرجات (Reardon, Liverpool-Tasie and Minten, 2020). ويتبيّن من دراسة أجراها Dolislager وآخرون (2020) أن فرص العمل في المراحل الوسطى تُمثل في المتوسط 25 في المائة من فرص العمل في المناطق الريفية، مقابل 29 في المائة في حالة الزراعة التي تزاولها العمالة في مزارعها الخاصة، وأن المراحل الوسطى تُساهم بدور أهم في فرص عمل المرأة مقارنة بفرص عمل الرجل (انظر الشكل 7). ويمكن لتنمية مهارات ريادة الأعمال لدى سكان الريف، ولا سيما الشباب، أن يكفل تكافؤ الفرص في قطاع أنشطة المراحل الوسطى.

وتُشكل حتى الآن معظم أنشطة المراحل الوسطى في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا جزءا من الاقتصاد غير الرسمي. وحققت هذه الأنشطة نجاحا كبيرا في استمرار حصول المراكز الحضرية على الإمدادات وتهيئة الكثير من فرص العمل والنشاط الاقتصادي. غير أن التفتت وتدني مستويات الجودة يعني عدم إطلاق كامل إمكانات تحقيق قيمة من أسواق الأغذية والاستفادة منها. وهناك أيضا تفاوت كبير في توزيع المنافع بين المناطق الريفية والأُسر المعيشية، إذ يستفيد بعضها كثيرا من تلك المنافع بينما يكاد آخرون لا يستفيدون منها على الإطلاق، بل وحتى تطالهم آثار سلبية بسببها.

ويمكن لصناع السياسات دعم هذا الانتقال بأربعة طرق. أولا، من خلال تطوير عمليات سلسلة القيمة برمتها لتحسين الكفاءة والربحية. وحينها فقط يمكن تحقيق قيمة أكبر والحد من الهدر، وتلبية متطلبات جودة الأغذية وسلامتها. وثانيا، من خلال سياسات ترسيخ مبادئ وممارسات الاستثمار المسؤول المرتبطة بظروف العمل والمساواة بين الجنسين والبيئة والمناخ. وثالثا، الحفاظ على الفرص لأعداد كبيرة من صغار رواد الأعمال والمشاريع الأصغر، وتجنب تركيز القوة والملكية التي تسعى إلى تحقيق الكفاءة من خلال تقليص العمالة وفي الوقت نفسه سحب الأرباح فعليا من الاقتصادات الريفية. ورابعا، تعزيز بناء المهارات وإتاحة التمويل ودعم الأعمال كي يتمكّن سكان الريف من الاستفادة من فرص ريادة الأعمال.

ومثلما في فرص العمل والمشاريع في المراحل الوسطى التي تتسم بأهميتها الحيوية للغاية بالنسبة للمرأة، لا بد من العمل الجاد من أجل معالجة التفاوتات بين الجنسين. وعلى الرغم من فرص المرأة على طول سلاسل القيمة الغذائية، تعاني المرأة من التمييز وعدم المساواة وانعدام الأمن (Rubin, Boonabaan and Manfre, 2019). ويعيق فقر الوقت بسبب المعايير الجنسانية المتعلقة بالرعاية أعداد كبيرة من النساء من الاستفادة من فرص التمكين الاقتصادي. ولكن هناك طرقا عملية كثيرة لإحداث فرق: البنية التحتية (الصحة، ورعاية الأطفال، والمياه) للحد من الافتقار إلى الوقت، والحصول على الخدمات المصرفية والرقمية، ودعم جماعات الادخار وتنمية المشاريع، وحقوق حيازة الأراضي، والتعيين في أجهزة صنع القرار على جميع المستويات – والمشاركة في القرارات الاقتصادية في الأسرة المعيشية، وضمان الأمن المادي والمرافق المناسبة في الأسواق، وتزويد الفتيات بالتعليم. وتُطبق أمثلة جيدة من هذه التدابير في الواقع العملي وتحقق نتائج ملهمة. ولكن التحدي الكبير يكمن في إحداث توسع كبير في تلك الأعمال وترجمة التكافؤ في التعليم إلى مساواة في الأجور.

ويجب أن تُعزز السياسات والاستثمارات ريادة الأعمال وأن تُهيئ ظروفا داعمة وتُعزز الوصول الشامل إلى الفرص. وسيمضي التطور المستمر والسريع في أنشطة المراحل الوسطى بخطى حثيثة في المستقبل المنظور، مدفوعا في ذلك بالطلب من السوق والتطورات التكنولوجية. ولكن إلى أي مدى سيدعم ذلك أهداف تحويل النظام الغذائي من أجل تغذية أفضل واستدامة وسُبل عيش منصفة أو إلى أي مدى سيحيد عنها؟ إن تحقيق إمكانات المراحل الوسطى سيتطلب ابتكارات كبيرة على صعيد السياسات وإعادة تركيز استثمارات التنمية. ولا بد أن يوازن الاستثمار العام في القطاع الريفي بين الدعم الموجه إلى الزراعة والدعم الذي يحقق المستوى الأمثل لإمكانات المراحل الوسطى من أجل الحد من الفقر وعدم المساواة.

الزراعة المنتجة: تحول عادل من أجل الزراعة الصغيرة النطاق

يعيش ما يتراوح بين مليارين و3 مليارات شخص، أي حوالي 60 في المائة من سكان الريف، في أُسر تزاول الزراعة في حوالي 525 مليون مزرعة صغيرة تقل مساحة كل منها عن 20 هكتارا (Lowder et al., 2019). ويُشكل وجود قطاع للزراعة الصغيرة النطاق القادرة على الاستمرار والمنتجة وتربطها صلات قوية بالأسواق ركيزة حاسمة لتحقيق تنمية اقتصادية وسُبل عيش ريفية أكثر شمولا، فضلا عن كونه يُشكل الأساس لازدهار أنشطة المراحل الوسطى من النُظم الغذائية (تحالف الثورة الخضراء في أفريقيا، 2017؛ المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، 2020).

ومن الأولويات الحاسمة على صعيد السياسات تهيئة ظروف تُمكن صغار المزارعين من التسويق التجاري. ويحتاج صغار المزارعين إلى فرص أفضل للحصول على المدخلات والخدمات والتمويل والوصول إلى الأسواق والبنية التحتية (Meemken, 2020; Ogutu, Ochieng and Qaim, 2020). ويلزم أيضا خفض تكاليف المعاملات وزيادة الإنتاجية والربحية لتمكينهم من المنافسة والمجازفة بالتجاوب مع الفرص الجديدة. وما لم يُقدم ذلك الدعم، سيكون من السهل لكبار المزارعين الذين يتمتعون بإمكانات أفضل اقتناص تلك الفرص (Jayne et al., 2019). ومع ذلك، يجب أيضا على صناع السياسات التحلي بالواقعية إزاء نسبة صغار المزارعين – في ضوء مساحات الأراضي وأنواع الزراعة والأسواق – القادرين على التسويق التجاري بطرق تتيح لهم عيش لائق من مجرد الزراعة. وهؤلاء المزارعون هم في كثير من المناطق مجرد أقلية.

ويمكن للزراعة الصغيرة النطاق أن تُنتج ما يصل إلى 70 في المائة من الأغذية المستهلكة في البلدان المنخفضة أو المتوسطة الدخل.[1] ومع ذلك، يُخفي هذا التعميم حقيقة أن الجزء الأكبر من الأغذية يُنتجه عدد أقل من صغار المزارعين (**الجدول 3 والشكل 9**[2]). وهناك 374 مليون مزرعة (70.4 في المائة من جميع المزارع في العالم) تقل مساحة الواحدة منها عن هكتار واحد، والعديد منها أصغر من ذلك بكثير. وبالنسبة للمزارعين الذين يزرعون المحاصيل الأساسية – أو حتى المحاصيل النقدية التقليدية، مثل البن والكاكاو – في هذه المساحات الصغيرة من الأراضي التي تنخفض إنتاجيتها في كثير من الأحيان وتتدنى أسعارها في السوق، من الصعب إلى حد كبير كسب دخل معيشي من الزراعة وحدها. ومع ذلك، تتسم الأغذية التي تنتجها هذه المجموعة الأكبر من المزارعين على نطاق صغير جدا بأهمية حاسمة لأمنهم الغذائي والتغذوي، وللأسواق المحلية، ولكن ليس بنفس القدر لتلبية الطلب المتزايد من سكان المناطق الحضرية.

الجدول 3 الخصائص الإرشادية لأعداد المزارع والمساحة المزروعة وإنتاج الأغذية بالنسبة لحجم المزرعة

النوع		النطاق	توزيع أحجام المزارع				نوع إنتاج الأغذية في العالم بحسب الوزن (النسبة المئوية)								
			حجم المزرعة (بالهكتار)	النسبة المئوية للمزارع	عدد المزارع (بالملايين)	النسبة المئوية للأرض الزراعية	النسبة المئوية للإنتاج العالمي (سعرة حرارية)	حبوب	خضراوات	فاكهة	محاصيل السكر	جذريات/درنيات	محاصيل زيتية	بقول	ثروة حيوانية	المتوسط
الأسرة (90%)	المؤسسة (10%)	كبير	>200	0.2	1	57.0	18	18	11	18	35	9	39	18	18	21
			50-200	0.4	2	12.8	19	22	19	17	14	15	25	18	23	19
		متوسط	20-50	0.7	4	4.6	4	8	9	10	9	8	6	8	10	9
			5-20	4.3	23	8.8	14	31	33	34	30	38	19	37	31	32
			2-5	10.4	55	6.1	14									
		صغير	1-2	13.8	73	4.0	16	21	28	21	13	30	11	19	18	20
			<1	70.4	374	6.7	15									

[1] **البيانات مستمدة من** Lowder et al. (2019)، **الجدول** A2 – **التقديرات على أساس** 129 **بلدا**.

[2] **البيانات مستمدة من** Ricciardi et al. (2018)، **القيم المقدّرة من الشكل** 2H – **بالاستناد إلى** 55 **بلدا**.

[3] **البيانات مستمدة من** Herrero et al. (2017)، **القيم المقدرة من الشكل** 1 – **بالاستناد إلى** 161 **بلدا**.

[4] **البيانات مستمدة من** Lowder et al. (2019).

[5] **البيانات المستمدة من** Lowder et al. (2019) **توضح أن المزارع التي تقل مساحتها عن هكتارين تستخدم حوالي** 11 **في المائة من الأرض الزراعية بينما يُقدّر** Ricciardi et al. (2018) **هذه المساحة بحوالي** 24 **في المائة**.

المصدر: Woodhill et al. (2021)، مع تعديلات على Woodhill et al. (2020)، وبالاستناد إلى البيانات المستمدة من Lowder et al. (2019)، و Ricciardi et al (2018)، و Herrero et al. (2017).

[1] القول بأن إنتاج صغار المزارعين يبلغ 70 في المائة من الأغذية في العالم (أو الأغذية المستهلكة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل) ليس سوى رقم إحصائي يُستخدم في كثير من الأحيان دون أن يكون له فيما يبدو ظل من الواقع أو الحقيقة (Glover, 2014). وتكشف تقديرات Ricciardi et al. (2018) عن أن المزارعين الذين تقل مساحة أراضيهم عن هكتارين ينتجون ما يتراوح بين 30 و34 في المائة من الأغذية في العالم. وعندما يؤخذ في الحسبان إنتاج المزارع التي تتراوح مساحاتها بين هكتارين و20 هكتارا وينصب التركيز على البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، من المعقول أن يتراوح إنتاج صغار المزارعين بين 50 و70 في المائة من الأغذية المستهلكة في هذه البلدان.

[2] تُمثل البيانات الواردة في الجدول 3 والشكل 9 تقديرات مستمدة من المصادر المذكورة التي تستخدم أساليب تقدير مختلفة. ويفتقر معظم البلدان إلى بيانات حديثة ومفصلة، وتُخفي المتوسطات العالمية تفاوتات كبيرة على المستوى الوطني والإقليمي.

الشكل 9 العلاقات الإرشادية بين فئة حجم المزرعة ومساحات الأراضي المزروعة وإنتاج الأغذية

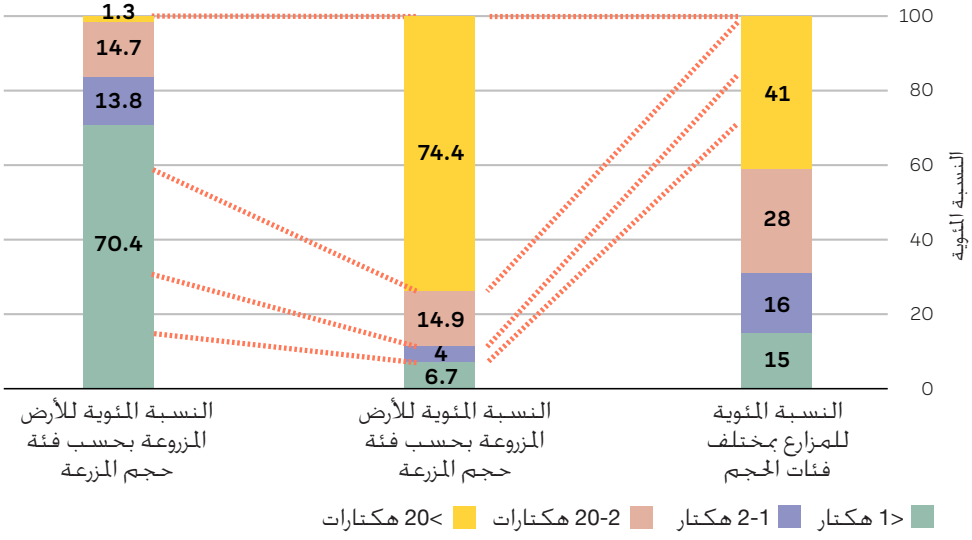

المصدر: Lowder et al. (2019) وRicciardi et al. (2018) بالاستناد إلى البيانات المجمعة في الجدول 3.

وفي مناطق النمو السكاني والكثافة السكانية العالية وموارد الأراضي المحدودة، من غير الممكن الاستمرار في تقسيم الأرض مع كل جيل جديد وافتراض أن الزراعة يمكن أن توفّر عيشا لائقا. وسيتعيّن معالجة المسائل الصعبة المتعلقة بحيازة الأراضي وتوحيد الأراضي بطرق عادلة ومنصفة. وتستحوذ بالفعل الشريحة العليا من سكان الريف التي تبلغ 10 في المائة في عينة البلدان على 60 في المائة من قيمة الأرض الزراعية، بينما لا تستحوذ الشريحة الدنيا التي تبلغ 50 في المائة إلاّ على 3 في المائة من قيمة الأرض (Bauluz, Govind and Novokmet, 2020).

وستكون هناك في العديد من المناطق في المستقبل المنظور شريحة كبيرة من الأسر المعيشية الريفية "العالقة" التي ستظل تعتمد بشدة في دخلها وأمنها الغذائي على النزر اليسير من الأرض التي تمتلكها (Dorward et al., 2009). غير أن أعدادا كبيرة من الأشخاص الذين يستمدون وجودا هامشيا من الزراعة ليسوا عادلين ولا منصفين. وينبغي عدم الافتراض بأن جميع صغار المزارعين يرغبون في الاستمرار في الزراعة أو أن تكون الزراعة هي المستقبل لأطفالهم.

وسيتطلب إحداث تحول عادل في الزراعة الصغيرة النطاق زيادة فرص التسويق التجاري إلى أقصى حد وتوفير مقومات التمكين للزراعة المنتجة كجزء من سُبل عيش مختلطة وتوفير الدعم لمن يتحولون عن الزراعة.

ويؤدي تنويع سُبل العيش والدخل خارج المزرعة إلى تغيير حوافز المزارعين. وإذا كانت الأسر المعيشية الزراعية تحصل على مداخيل متنوعة فإن المهم ليس مجموع الدخل الزراعي، بل العائد على العمل الزراعي بالنسبة للأنشطة الأخرى المدرة للدخل وما إذا كانت الزراعة مناسبة لتنويع سُبل العيش. وامتلاك قطعة أرض صغيرة للغاية ليس بالضرورة مشكلة إذا كانت تُكمل مصادر الدخل الأخرى، شريطة أن تدر على العمل عائدا ذا قيمة. ومع ذلك، يمكن أن يثني تقليل الاعتماد على دخل المزرعة أو الحصول على

عوائد هامشية للغاية، عن الأخذ بتدابير زيادة الإنتاجية. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى حلقة مفرغة من عائد منخفض من الزراعة واهتمام منخفض بها. وعندما يحدث ذلك لكثير من المزارعين فإنه يؤثر على الإنتاج العام للأغذية في البلد.

غير أن الزراعة يمكن أن تُساهم بدور حيوي في سُبل عيش الأسر المعيشية حتى وإن لم تكن تجارية تماما (Frelat et al., 2016). وعندما يكون للأسر المعيشية مصادر دخل خارج المزرعة، يمكن أن يكون من المنطقي من الناحية الاقتصادية بالنسبة لها إنتاج الغذاء لاستهلاكها الخاص، بما يمكنها من تقليل النفقات الغذائية، وزيادة ما يتاح لها من نقد لتغطية النفقات الأخرى وتحسين تغذية الأسرة. وبالنسبة للأسر المعيشية الشديدة الفقر التي تعتمد في الغالب على إنتاج أغذيتها بنفسها وعلى الإنتاج شبه التجاري الموجه إلى الأسواق المحلية، يمكن للزيادات الطفيفة في إنتاجية المزرعة ودخلها أن تقي الأسرة من الانزلاق إلى هوة الجوع وتمكنها من تحمل تكاليف الصحة والتعليم.

ولكل هذه الأسباب، تحتاج التحولات في النُظم الغذائية إلى النظر إلى الصورة الأوسع للمساهمة الحالية والمحتملة للزراعة الصغيرة النطاق في سُبل العيش العامة لسكان الريف. ويتعيّن تقديم الدعم بطريقة متوازنة للزراعة الصغيرة النطاق المستغلة تجاريا من أجل تحسين الزراعة شبه التجارية ولتحسين إنتاج الأغذية للاستهلاك الذاتي.

الحماية الاجتماعية: ضمان عدم ترك أحد خلف الركب

لا سبيل إلى انتشال الجميع من الفقر حتى مع بذل أفضل الجهود لإيجاد فرص اقتصادية أشمل في النظام الغذائي والاقتصاد الريفي الأوسع. ويجب على الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي استيعاب الأعداد الكبيرة من سكان الريف المهمشين والضعفاء الذين لا يمكن للتقدم الاقتصادي وحده أن يحسن سُبل عيشهم. وهؤلاء يشملون الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المتأثرة بالنزاع والدول الهشة أو في المناطق الهامشية الفقيرة في مواردها وبنيتها التحتية. ويشملون أيضا بعض الأقليات الدينية المستبعدة والمحرومة، والجماعات العرقية، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة. وهناك أدلة قوية تثبت أن للحماية الاجتماعية دورا حاسما في انتشال الأشخاص من الفقر المدقع (منظمة الأغذية والزراعة، 2017؛ منظمة العمل الدولية، 2019). ومع ذلك لا يحصل على حماية اجتماعية كافية سوى عدد قليل من الأشخاص في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل (منظمة العمل الدولية، 2019) (**الشكل 10**).

الشكل 10 نسبة السكان المشمولين بواحد على الأقل من استحقاقات الحماية الاجتماعية

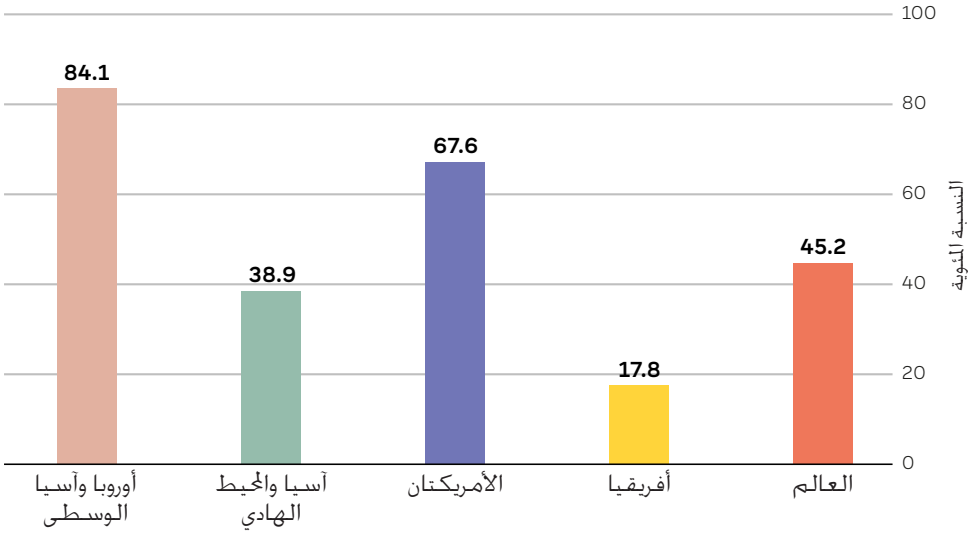

المصدر: منظمة العمل الدولية، 2017.

ويمكن تعزيز الأشكال المبتكرة والمنتجة من الحماية الاجتماعية التي تبني القدرة على الصمود (منظمة الأغذية والزراعة، 2017؛ المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، 2020). ومما لا شك فيه أن من الصعب، وإن لم يكن مستحيلا، إيجاد فرص اقتصادية وسُبل عيش قادرة على الاستمرار لمن يعانون من التهميش الشديد بسبب الموقع الجغرافي أو الظروف الشخصية. وللغذاء أهميته الأساسية في جميع السياقات، ولذلك يوفر إنتاج الأغذية وتوزيعها دوما بعض فرص النشاط الاقتصادي والسوقي. ويمكن للنهج التي تركز أكثر على ريادة الأعمال – مثل مبادرة برنامج الأغذية العالمي لدعم أسواق أصحاب الحيازات الصغيرة – أن تكون مناسبة للمجموعات المستبعدة من النشاط الاقتصادي المرتبط بالأغذية. ويحقق هذا الابتكار ثلاث منافع. الأولى هي ربط استثمارات الحماية الاجتماعية العامة بريادة الأعمال والنشاط الاقتصادي، وهو ما يمكن بالتالي أن يُحسن أثر الموارد العامة المحدودة. وثانيا، تتيح المشاركة في العمل من خلال ريادة الأعمال الحفاظ على كرامة الناس واحترامهم لأنفسهم واستقلالهم. وثالثا، يمكن لهذه النُهج أن تبني قدرة الأسرة المعيشية والمجتمع المحلي على الصمود.

وينبغي أن يُشكل توسيع نطاق مخططات الحماية الاجتماعية المبتكرة والفعالة جزءا لا يتجزأ من خطة تحويل النُظم الغذائية. ويمكن لنُهج الحماية الاجتماعية الشاملة أن تساعد على حماية الأشخاص الذين يعانون من الفقر أو يمرون بأزمة وتمنع الناس من الانحدار أكثر في هوة الفقر. وينبغي أن تدعم النُهج إيجاد فرص كسب العيش لضمان تمتع الفقراء والفئات المستبعدة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية. ومن الواضح أنه لا بد من زيادة الاستثمارات في الحماية الاجتماعية، ولكن من المهم بنفس القدر القيام بما هو أكثر من ذلك بكثير للربط بمزيد من الفعالية بين سياسات الحماية الاجتماعية وسياسات دعم تنويع سُبل العيش الريفية (منظمة الأغذية والزراعة، 2015).

أُسس للتغيير من أجل ازدهار سكان الريف

يرتبط رفاه النساء والرجال من سكان الريف ارتباطا وثيقا بطريقة عمل النظام الغذائي برمته، بدءا من المستوى المحلي وانتهاءً بالمستوى العالمي. وفي المقابل، تُحرّك النظام الغذائي مجموعة أوسع من التغييرات الديمغرافية والظروف الاقتصادية السياسية وخيارات المستهلكين. ولا يمكن التغلب على الفقر الريفي والجوع وعدم المساواة بدون تغيير بنيوي في هذه الظروف على النطاق الأوسع. وينبغي مواءمة ثلاثة أسس للتغيير: حوكمة النظام الغذائي، والأسواق الشاملة التي تُحفّز على تحقيق النتائج المرجوة من النظام الغذائي، وتمكين سكان الريف.

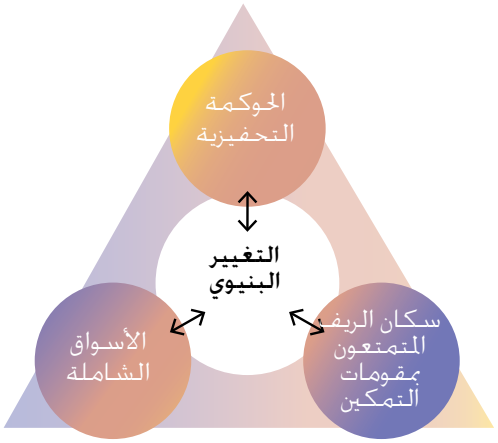

مواءمة أُسس التغيير

الحاجة إلى تغيير بنيوي

يلزم إحداث تغييرات بعيدة المدى. ويمكن للخطة العالمية لتحويل النُظم الغذائية أن تساعدنا على إعادة التفكير في مسارات الخروج من الفقر وعدم المساواة في المناطق الريفية.

وسيكون التغيير البنيوي مطلوبا لإعادة تشكيل العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية الهيكلية الأعمق التي تحول دون إيجاد سبل عيش منصفة لسكان الريف ونُظم غذائية صحية ومستدامة. وسيُشكل تحويل النُظم الغذائية تحديا للافتراضات، والمفاهيم، والإجراءات، والمصالح السياسية والاقتصادية، وعلاقات القوة القائمة. وستكون هناك حاجة إلى إصلاحات عميقة للسياسات واستثمارات كبيرة. ولن يتسنى تحقيق هذا التغيير إلاّ بالتعاون والتنسيق والتواصل الاستثنائي بين القطاعات، وعبر الحكومات وأنشطة الأعمال والمجتمع المدني ومنظمات سكان الريف والأوساط العلمية.

إن فرص التقدم السريع كثيرة. ولدينا معرفة كبيرة مستمدة من البلدان التي خفضت معدلات الفقر والجوع وسوء التغذية، ومنها البرازيل والصين وإثيوبيا، بما ثبت نجاحه وأسباب نجاحه. وأحد المحركات الاقتصادية الكامنة وراء ذلك هو الطلب المتزايد على الأغذية المأمونة والمغذية والمناسبة والمنتجة بطريقة مستدامة. ووضعت خلال العقد الأخير أُطر للاستثمار المسؤول وازداد وعي كثير من الشركات الخاصة بالمسؤوليات الاجتماعية والبيئية وأصبحت سباقة أكثر نحو أداء تلك المسؤوليات. وتعلمنا الكثير عن إنشاء سلاسل قيمة مستدامة ومنصفة والنُهج القائمة على السوق في معالجة الفقر. وتأكدت دون أي لبس الحاجة الحاسمة إلى تمكين النساء والفتيات، واتُخذت في إطار ذلك مبادرات عديدة ماضية نحو إحراز تقدم. ويتيح الإقبال الواسع النطاق على الهواتف المحمولة في المناطق النائية إمكانية وضع المعلومات والخدمات المصرفية في متناول جميع سكان الريف. وهناك تعاون واسع بين المؤسسات العلمية في معالجة التحديات الأساسية لتغيير النظام الغذائي. وتُشكل الخبرة المكتسبة من طيف واسع من آليات الحماية الاجتماعية القائمة ركيزة يمكن التأسيس عليها.

ويمكن من خلال الوصول بإمكانات التكنولوجيات الرقمية والرائدة إلى المستويات المثلى أن يدعم تغيير النُظم. وتتيح التكنولوجيا إمكانات كثيرة لتحويل النُظم الغذائية – فهي تُساعد على فتح فرص شاملة في السوق، وتقديم الخدمات الريفية، وتوفير مقومات التمكين للإنتاج الذكي مناخيا (Deichmann, Goyal and Mishra, 2016; Torero, 2019; Ceccarelli et al., 2020). وبدأت التطورات التكنولوجية السريعة في آسيا وأفريقيا الشرقية وأمريكا اللاتينية، في تهيئة فرص متكافئة لصغار رواد الأعمال. وأُحرز تقدم كبير في الخدمات المالية الريفية الرقمية على سبيل المثال. ولكن التقدم متفاوت بين الأقاليم بسبب عدم المساواة بين الجنسين. ولا تزال فرص وصول المرأة إلى التكنولوجيات الرقمية أقل بسبب المعايير الجنسانية، والأمية الرقمية، والتفاوتات المالية. من ذلك على سبيل المثال أن الكثير من بلدان أفريقيا الشرقية سبقت بلدان أفريقيا الغربية والوسطى بسنوات في نطاق التغطية بخدمة الهواتف المحمولة واستيعاب الأدوات الرقمية. وستكون السياسات والاستثمارات العامة الشاملة ضرورية لتحقيق كامل إمكانات الثورة الرقمية والتكنولوجية من أجل التأثير على النُظم الغذائية الريفية وريادة الأعمال الريفية في جميع المجالات.

الحوكمة التحفيزية لتعبئة المشاركة ودفع التغيير

إشراك دوائر واسعة من الجمهور وبناء الزخم. يعبر فشل النُظم الغذائية في نهاية المطاف عن فشل الحوكمة. وباتت علاقات القوة والمصالح المكتسبة حبيسة الترتيبات المؤسسية الحالية وأولويات السياسات وآليات الحوافز (Leeuwis, Boogaard and Atta-Krah, 2021). وتقوم الحكومات الوطنية بدور محوري كقوى محركة ومنفذة للتغيير. ولكن لا بد عموما أن تنفذ مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة العمل على المستوى المحلي. وتُقيّد الأسواق العالمية والاعتبارات الجغرافية السياسية في الوقت نفسه ما يمكن أن تقوم به الحكومات الوطنية. ويتطلب تحفيز التغيير توحيد التدابير المتخذة في القطاعين العام والخاص حول رؤية مشتركة نابعة من فهم مجتمعي والتزام سياسي بالعمل، ويجب الإصغاء إلى صوت سكان الريف الفقراء والضعفاء على الطاولة (تحالف الثورة الخضراء في أفريقيا، 2018).

السبيل إلى بناء زخم من أجل تغيير بنيوي هو الشروع في مسيرة التقدم والانطلاق متى كانت الحاجة قوية والطلب واضح للتحرك.

وكشف التاريخ أن ما يفتح المجال للتغيير السريع في كثير من الأحيان هو أزمة تؤثر على أعداد كبيرة ويصبح معها الوضع الراهن واهيا، سواءً أكان ذلك انهيارا ماليا أو كارثة طبيعية أو مرضا متفشيا. ولعل في الزخم القوي للتغيير الذي تفجره الأزمتان الحاليتان الناشئتان عن تغير المناخ وجائحة كوفيد-19 بريق أمل محتمل. ولكن الدافع نحو تغيير النُظم الغذائية يجب أن يكون نابعا من مسائل وأهداف يدركها أصحاب المصلحة ويهتمون بها وبلغة ينتمون إليها. والسبيل إلى بناء زخم من أجل تغيير بنيوي هو الشروع في مسيرة التقدم والانطلاق متى كانت الحاجة قوية والطلب واضح للتحرك.

تغيير الاتجاه بالاقتران مع مفهوم قائم على النُظم. تتطلب أي مسيرة معرفة بوجهتها وخارطة طريق للوصول إلى تلك الوجهة. وينطبق ذلك على تحويل النُظم الغذائية. وتحتاج الحكومات وأنشطة الأعمال والعلوم والمجتمع المدني إلى التعاون في تحديد الاتجاهات واتخاذ الإجراءات. وجمعت مبادرات حوارات النُظم الغذائية خلال السنتين الماضيتين بين القادة من الحكومات، وأنشطة الأعمال، والمجتمع المدني، ومنظمات المنتجين، والعلوم. وولّدت حوارات وطنية عديدة زخما سيزيده قوة مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النُظم الغذائية. ولا بد أن تعمل مختلف أذرع الحكومة معا، بما فيها وزارات الزراعة، والصحة، والبيئة، والرعاية الاجتماعية، والتجارة والصناعة، والمالية، من أجل إحداث تحول

في النُظم الغذائية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال القيادة القوية التي تبدأ من القمة ومن خلال أفرقة عاملة مشتركة بين الوزارات للعمل معا في معالجة المفاضلات وأوجه التآزر.

وتتميّز النُظم الغذائية بتعقدها وقابليتها للتكيُّف. ويتطلب التدخل أن تكون أشكال عمليات صنع السياسات قابلة للتكيُّف وتشاورية ومتجذرة في مبادئ عمل النُظم المعقدة بدلا من افتراض طرق سيطرة هرمية وخطية. وبالنظر إلى أن التغيير صعب دوما، من الضروري البدء في إجراء التغييرات حيثما توجد حاجة قوية وطلب واضح للتغيير. ويروق مفهوم مثل تحويل النُظم الغذائية للمهنيين، ولكن من المستبعد أن يكون دافعا للمنظمات والأفراد نحو تغيير الطريقة التي يتصرفون بها. ويجب أن تنبع دوافع التغيير من مسائل وأهداف أصحاب المصلحة وأن تُشكل الأساس للتآزر والمفاضلة بين مصالح مختلف الجماعات. ويتهيب الناس دوما من التغيير على الرغم من أن عواقب استمرار الوضع الراهن يمكن أن تكون أسوأ بكثير. وعندما يتعلق الأمر بشيء حساس مثل الأغذية وسُبل العيش، يصبح التواصل عنصرا محوريا في أي عملية تغيير.

معالجة الحواجز الاقتصادية السياسية. ينبغي أن يكون تحويل النُظم الغذائية مدفوعا بقطاع عام قوي وقادر وملتزم. ولكن الحكومات الوطنية مقيّدة بعوامل اقتصادية سياسية تشمل الأسواق العالمية والاعتبارات الجغرافية السياسية، والتأثيرات السياسية المحلية، ومصالح النخبة، ونظرة المواطنين إلى القضايا. ويمكن أن تتضافر القدرات المحدودة والفساد داخل القطاع العام لفرض صعوبات على الاستثمار وتأدية الأعمال في قطاع الأغذية الزراعية (البنك الدولي، 2020 أ). ويتطلب التغلب على هذه التدخلات البدء بالمكاسب السهلة ثم المضي تدريجيا نحو القيود الهيكلية الكامنة وراء عرقلة التغيير. وما يهم هنا هو تحديد التحسينات التي يمكن تنفيذها فعليا وباتساق. ويمكن أن يتحقق التغيير الإيجابي من خلال سلسلة غير ملحوظة تقريبا من التغييرات الصغيرة بنفس التواتر الذي تحدث به التطورات الهائلة والواسعة النطاق التي يمكن ملاحظتها على الفور.

وتواجه حكومات البلدان المنخفضة الدخل التي لديها اقتصاد زراعي مهمة بالغة الصعوبة، ذلك أنها تواجه مفاضلات صعبة لتحقيق التوازن بين سُبل العيش والتغذية والنتائج البيئية والموارد العامة المحدودة – في ظل المستويات العالية للفقر المدقع والمعتدل. والخطر الذي ينطوي عليه ذلك هو السقوط في حالة ركود داخل توازن منخفض المستوى. وتمر البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا التي لديها اقتصاد متنوع بتحول سريع تتطور فيه العلاقات بين أصحاب المصلحة. ويكمن التحدي الذي تواجهه حكوماتهم في الحفاظ على مكاسب التحول المستمر وتوزيعها بالتساوي من خلال آليات سياسات شاملة. وأما البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا فلديها مجال لإجراء استثمارات كبيرة في المناطق الريفية للقضاء على جانب كبير من الفقر المدقع والحد بصورة كبيرة من عدم المساواة في المناطق الريفية.

استخدام الأدلة لتوجيه الإجراءات وإثبات التقدم. ينبغي أن تسترشد الحوكمة السليمة وعمليات صنع السياسات الفعالة بالأدلة – من خلال البيانات الآنية المواكبة لآخر المستجدات. ويفتقر كثير من البلدان إلى معلومات أساسية عما يحدث لسكان الريف بما يتعلق بسُبل عيشهم وفقرهم وتغذيتهم، وما يحدث في الاقتصاد الريفي، وما يحدث للموارد الطبيعية. ولا تتيح البيانات الحالية التي تفتقر إلى الدقة والتفاصيل الكافية بلورة رؤية واضحة لفهم ظروف مختلف المجموعات. وتميل البيانات والتحليلات إلى التركيز على القطاعات – الصحة، أو الزراعة، أو البيئة، أو الاقتصاد – مما يجعل من الصعب تحليل النظام الغذائي. ويتطلب تعزيز البيانات والنُظم الإحصائية الوطنية والتحليل المتكامل واستخدام إمكانات البيانات الضخمة والتكنولوجيات الرقمية

المبتكـرة تعاونـا ودعمـا دوليين. وتُمثـل مبادرة 50 × 2030 لسـد الفجـوة في البيانـات الزراعية مثـالا لبرنامـج يُشـارك فيـه العديـد مـن الشـركاء بهـدف بنـاء نُظم بيانـات زراعيـة وطنية قويـة تُمكّـن صنـاع السياسـات مـن اتخاذ قـرارات سـليمة لدفع النمـو الاقتصـادي والحد من الفقـر فـي بلدانهم.

الأسـواق الشـاملة المتجذرة في الاقتصادات المحلية

ينبغـي أن تكـون أسـواق الأغذية متاحة بشـروط عادلة كي تعـود بالنفع على سـكان الريف. وينبغـي وضـع حوافـز لتشـجيع الازدهـار المشـترك والأنمـاط الغذائيـة الصحية والاسـتدامة البيئيـة. وينبغـي أن تشـمل عمليـة إعادة التفكير الأساسـية فـي هيكل الحوافـز الذي يدفع أسـواق الأغذيـة وتجارتهـا النطاقـات العالميـة والوطنيـة والمحليـة. وتُشـير تقديـرات تقاريـر التحالـف مـن أجـل الأغذيـة واسـتخدام الأراضـي لعـام 2019 إلـى أن التكاليـف البيئيـة والصحيـة والاقتصاديـة "الخفيـة" لإنتـاج الأغذيـة واسـتهلاكها يتجـاوز بالفعـل القيمـة السـوقية الإجماليـة للنظـام الغذائـي (التحالـف مـن أجـل الأغذيـة واسـتخدام الأراضـي، 2019؛ **الشـكل 11**). وتتوقـف ريـادة الأعمـال الريفية فـي اقتصـاد الأغذية الزراعيـة على ما هـو أكثـر مـن الحوافـز وشـروط التجـارة المناسـبة. فهـي تحتاج إلـى بنيـة أساسـية وخدمات جيـدة، وبيئـة أعمـال مواتيـة، وممارسـات أعمال واسـتثمارات شـاملة مـن الشـركات الكبرى (منظمـة الأغذيـة والزراعـة، 2017؛ Bellmann, Lee and Hepburn, 2018; Mooney, 2018; López-Cálix, 2020).

مواءمـة الحوافـز والتجـارة لتحقيـق النتائـج المرجـوة فـي النظـام الغذائـي. يمكـن للحوافـز أن توجـه الجهـات الفاعلـة في السـوق نحـو الاسـتثمارات وممارسـات الأعمـال التي تخـدم المصالـح الجماعيـة للنظـام الغذائـي برمتـه (Clapp, 2017). ويمكـن للحكومـات اسـتخدام الأنظمـة، والضرائـب، والإعانـات، وضوابـط الأسـعار، لضمـان عـدم اسـتحواذ النخبـة علـى فـرص السـوق بصورة غيـر منصفـة، وتصحيـح العوامـل الخارجية المؤثـرة على السـوق (Searchinger, Waite and Ranganathan, 2019). غيـر أن الحوافـز الموجهـة القائمـة على السـوق أسـفرت في كثيـر من الأحيان عـن نتائج اجتماعيـة واقتصادية ضـارة. وتتطلب شـدة التحديـات التـي تواجههـا النُظـم الغذائيـة مـا هـو أكثـر بكثيـر مـن مجـرد تغييرات هامشـية. ويلـزم إجـراء إصلاحـات منسـقة فـي السياسـات علـى نطاق واسـع فـي البلدان بهـدف تحقيـق تحـول ممكـن سياسـيا ومنصـف اقتصاديـا وعـادل اجتماعيـا.

ومـن السـمات الرئيسـية للنظـام الحالـي لحوافز أسـواق الأغذيـة الإعانـات الزراعية التي تهـدف إلـى حمايـة مداخيـل المزارعين وتحفيـز الإنتـاج الزراعي من أجـل الأمـن الغذائي المحلي وفـرص التصديـر (منظمـة التعاون والتنميـة فـي الميـدان الاقتصادي، 2020أ). وتتسـبب هذه الإعانـات فـي اختـلال الأسـواق والحـد مـن الكفـاءة الاقتصاديـة العامـة، والإنتـاج المفـرط، ونتائـج صحيـة وبيئيـة ضـارة. وأدّت الإعانـات التـي تقدمهـا البلـدان الغنيـة لسـلع معيّنـة إلـى وضـع المنتجيـن مـن البلدان الأقـل دخلا في وضع تنافسـي ضعيـف للغاية في الأسـواق المحليـة والدوليـة على حد سـواء.

الشكل 11 التقديرات تُشير إلى أن التكاليف الخفية في النظام الغذائي تتجاوز قيمته السوقية الإجمالية

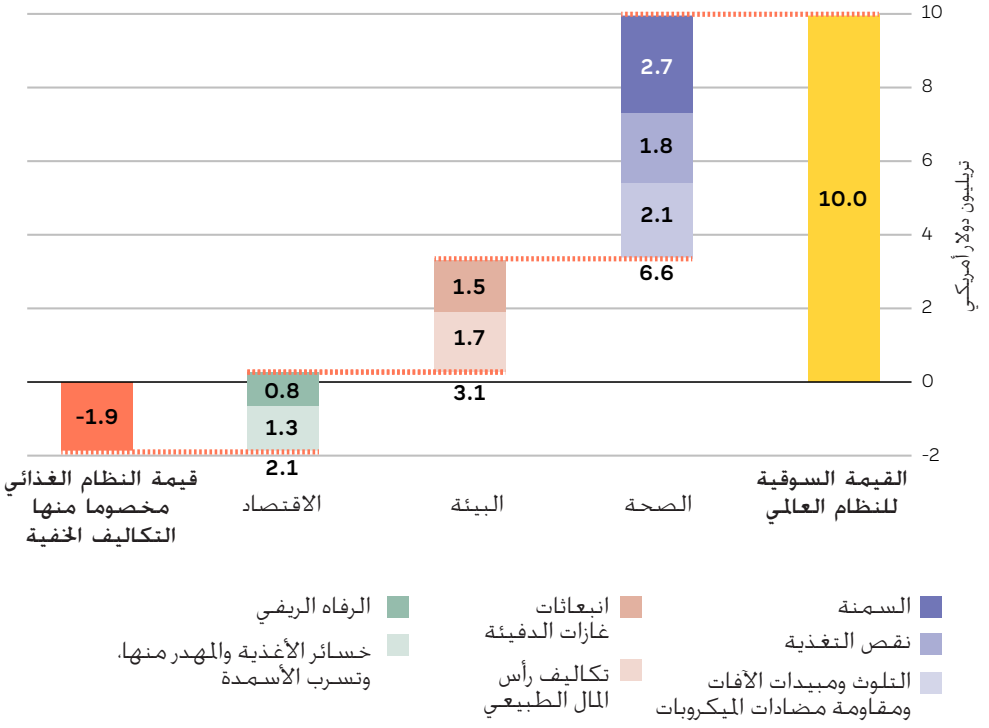

المصدر: التحالف من أجل الأغذية واستخدام الأراضي2019 .

وشهدت العقود الأخيرة إصلاحات كبيرة في الإعانات الزراعية، ولا سيما في الاتحاد الأوروبي، لتقليل ما تحدثه من اختلالات في السوق. ومع ذلك، لا تزال الحكومات تُقدّم أكثر من 600 مليار دولار أمريكي سنويا كإعانات للزراعة – أي ما يزيد 60 مرة على إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى الزراعة والتنمية الريفية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2020 أ). وتستهدف الإعانات بصورة غير متناسبة المنتجات التي تتسبب في كثافات عالية من الانبعاثات، مثل الأرز والألبان واللحوم. وتوجه الإعانات الزراعية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في كثير من الأحيان إلى إنتاج الأغذية الأساسية على حساب الخضروات والفواكه والبقول والبيض والأسماك الأكثر غنى بالمغذيات (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2020). ويتعيّن على البلدان الأقل دخلا المفاضلة بين استخدام الموارد العامة المحدودة للإعانات الزراعية أو للبنية التحتية الريفية والتعليم والحماية الاجتماعية.

وتتأثر سُبل العيش الريفية بشدة بنُظم تجارة الأغذية العالمية والإقليمية (Mary, 2019) والإطار المرتبط بإعانات التجارة والتعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية. وتؤثر سوق الأغذية المعولمة على الأسعار والعائد والقدرة التنافسية في جميع المجالات (المفوضية الأوروبية، 2019). وتشهد ساحة التجارة الزراعية تغييرات مستمرة مصحوبة بزيادة في النزعة الحمائية. وشكّلت التعريفات الجمركية المفروضة على المنتجات الزراعية صلب المنازعات التجارية الأخيرة بين الولايات المتحدة والصين، مما ساعد البلدان في

رابطـة أمم جنوب شـرق آسـيا وفـي أمريـكا اللاتينية على دفـع عجلة صادرات بعـض المنتجات الزراعيـة. وتـزداد أيضـا اتفاقـات التجـارة الإقليميـة. وتسـعى بلـدان شـرق آسـيا وجنوبهـا الشـرقي إلـى تعميـق التكامـل الاقتصـادي الإقليمـي مـن خـلال اتفـاق التجـارة الحـرة بـين الصـين ورابطـة أمم جنوب شـرق آسـيا، واتفاق الشـراكة الإقليميـة الاقتصادية الشـاملة بين رابطة أمم جنوب شـرق آسـيا وسـتة بلـدان أخرى. ومـن المتوقع أن تتيـح منطقة التجـارة الحرة القاريـة الأفريقيـة لبلـدان أفريقيـا زيادة الصـادرات وتحسـين قدرتها على مواجهـة الصدمات الاقتصاديـة وزيـادة الأمـن الغذائـي. وسـتفضي هذه التحـولات في نُظـم التجارة إلـى إعادة التوزيـع الجغرافـي للإنتـاج وسـائر الأنشـطة علـى طـول سلسـلة القيمـة، وسـيكون هناك بالتالـي رابحون وخاسـرون.

ويمكـن للتحسـينات فـي التغذيـة والبيئـة أن تتسـبب عـن غير قصـد في انتكاس سُـبل العيـش الريفيـة بسـبب اسـتحواذ الشـركات الكبيرة علـى حصة أكبـر في قطـاع التجهيز الشـامل. وتعتـرف منظمـة التجـارة العالمية حاليـا بالمتطلبـات البيئية والصحيـة التي يمكن أن تعرقـل التجـارة، بـل ويمكـن اسـتخدامها كذريعـة لفـرض النزعـة الحمائيـة. ويمكـن مـن خـلال عرقلـة الصـادرات التسـبب فـي تكبيـد الآخريـن تكاليـف اقتصاديـة واجتماعيـة غير مبـررة، ولا سـيما البلـدان الناميـة. وتعانـي المؤسسـات الصغيرة والمتوسـطة الحجـم بصفة خاصـة مـن الضعـف إزاء ذلـك الوضـع. وبالمثـل، سـتواجه المؤسسـات الصغيرة والمتوسـطة الحجـم وأصحـاب الحيـازات الصغيـرة على الأرجـح تحديات متنامية في الوفاء بمعايير سـلامة الأغذيـة والمعاييـر البيئيـة التـي تحددهـا المتاجـر الكبـرى وشـركات التجهيـز الكبيـرة (تحالف الثـورة الخضـراء فـي أفريقيـا، 2019؛ Meemken, 2020).

ضمـان بيئـة أعمـال تمكينية وشـاملة. يمكـن لتهيئـة بيئـة أعمـال تمكينية لمشـاريع الأغذيـة الزراعيـة داخـل المزرعـة وخارجهـا أن تُسـاعد النـاس علـى إنشـاء أعمـال صغيـرة قـادرة علـى الاسـتمرار وتشـغيلها بطريقـة مجزيـة داخـل قطـاع الأغذيـة. ويتطلـب ذلـك مجموعـة واسـعة من الأنظمـة الحكومية والإجـراءات، والتقيّـد بحكم القانـون: الضرائب، والتصاريـح، والأنظمـة الماليـة، وقانـون التعاونيـات، ومعاييـر الجـودة والسـلامة، وإجـراءات الاسـتيراد والتصديـر، والتكاليـف والوقـت الـذي يتطلبـه الالتـزام بالأنظمـة الحكوميـة، ومعالجـة الفسـاد، وزيـادة درجـة إنفـاذ العقـود. وتنطـوي هـذه العوامـل علـى آثـار مباشـرة وغيـر مباشـرة علـى صغـار المنتجـين ورواد الأعمـال وسـائر أنشـطة الأعمـال التـي يتعامل معهـا صغـار المشـغلين.

وتُظهـر الدرجـات التـي حددهـا البنك الدولـي لمدى سـهولة ممارسـة أنشـطة الأعمال في قطـاع الأعمـال الزراعيـة أن ممارسـة أنشـطة الأعمال أكثـر صعوبة فـي البلـدان المنخفضة والمتوسـطة الدخـل (**الشـكل 12**). وتحتـاج أنظمـة ومعاييـر أنشـطة الأعمـال المرتبطـة بجـودة الأغذيـة وسـلامتها، والآثـار البيئية وظـروف العمل، إلـى تحديث لإضافة قيمـة وتلبية طلبـات المسـتهلكين المتغيّـرة – بطرق لا تحد من الفـرص في الاقتصاد غير الرسـمي أو فرص صغـار المشـغلين. وسـيلزم تحسـين الأنظمـة والظروف للعمـل الريفي سـواءً داخـل المزرعة أو خارجهـا مـن أجـل تحسـين المداخيـل. ولكـن ينبغـي توخـي العنايـة فـي إدارة تلـك التغييرات لتجنـب اسـتبعاد أشـخاص مـن العمـل، علـى سـبيل المثـال عـن طريـق تحـول العامليـن عن نُظـم الإنتـاج الكثيفـة العمالـة نحـو نُظم الإنتـاج كثيفـة رأس المال.

الشكل 12 ممارسة أنشطة الأعمال أكثر صعوبة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل

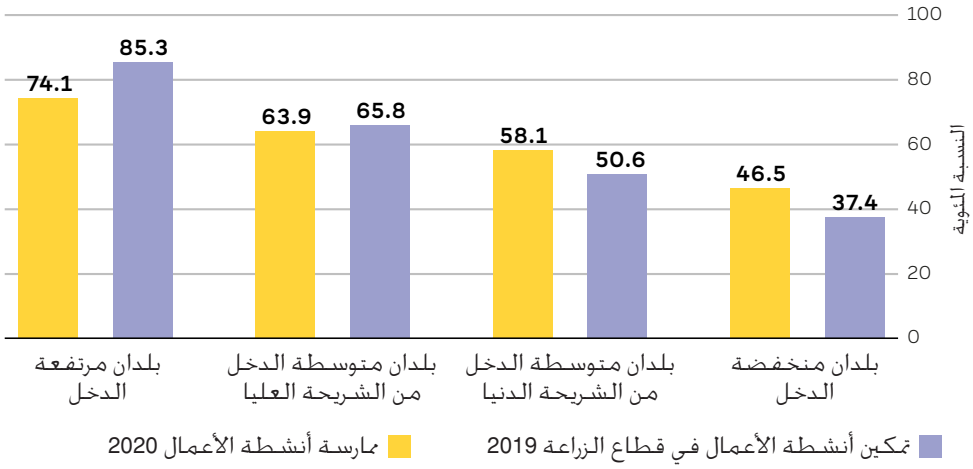

ملاحظة: DB، ممارسة أنشطة الأعمال؛ EBA تمكين أنشطة الأعمال في قطاع الزراعة.

المصدر: البنك الدولي، 2019، 2020 أ و2020 ج.

توفير البنية التحتية والخدمات في المناطق الريفية. تؤدي عدم كفاية البنية التحتية الريفية إلى عزلة المجتمعات المحلية، وإعاقة تطوير سلسلة القيمة الغذائية، والمساهمة في خسائر الأغذية بعد الحصاد، ويرتبط ذلك بالفقر وتدني مستوى التغذية. ومن الأساسي لتحقيق نمو لصالح الفقراء وتحسين سُبل العيش الريفية توفير بنية تحتية ريفية كافية – بما في ذلك الطرق الريفية والفرعية الجيدة، والكهرباء الموثوقة، ومرافق التسويق والتخزين، والشبكات الرقمية. ويلزم أيضا الاستثمار في القدرات البشرية، ودعم سكان الريف في الاستفادة من الفرص الجديدة في مجالات مثل الخدمات الاستشارية الزراعية، والخدمات المالية، وخدمات تنمية الأعمال، وخدمات الصحة والتعليم. وستؤدي الاستثمارات في البنية التحتية إلى إيجاد حلقة إيجابية من التنمية الاقتصادية، وسيتحقق العائد في كثير من الأحيان على الأجل الأطول، وبالتالي لن يكون له دور في معالجة مسائل الأمن الغذائي والفقر القصيرة الأجل التي لها تأثير سياسي كبير على النفقات الحكومية. ويمكن للمؤسسات المالية الدولية أن تقدم العون عن طريق توفير قروض وضمانات بآجال استحقاق طويلة يمكن خلطها بالتمويل الخاص.

تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص من أجل عمليات أعمال شاملة. يُساعد الاستثمار الخاص في دفع عجلة التنمية الشاملة لقطاع الأغذية والزراعة في البلد. وتحتاج البلدان التي لديها اقتصادات زراعية ومتنوعة وترتفع فيها مستويات العمل في قطاعي الزراعة والأغذية، إلى تحقيق توازن بين المصالح وأوجه التآزر للمشاريع الكبرى والصغرى في قطاع الأغذية الزراعية من خلال سياسات تدعم تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتؤدي شركات الأغذية الزراعية المحلية والمتعددة الجنسيات الكبرى دورا حاسما في النظام الغذائي، بما في ذلك دورها في قطاعات تجارة التجزئة، وتوريد البذور والمواد الكيميائية الزراعية، والتجهيز، والتمويل. وبينما تُهيمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على المراحل الوسطى في تجهيز الأغذية المحلية

وتوزيعها في البلدان التي لديها اقتصادات زراعية ومتنوعة، تمارس الشركات الكبرى دورا مهما ومؤثرا. وفي ظل تحول الاقتصادات، يحدث تركز هائل في سلاسل قيمة الأغذية. وتتطلب أسواق الأغذية الزراعية الشاملة علاقات تآزرية وتكاملية بين الشركات الكبرى والمشاريع الصغرى ورواد الأعمال. وتعتمد المدخلات الزراعية بشكل كبير على الشركات الكبرى التي تعتمد في كثير من الأحيان اعتمادا كبيرا على صغار المنتجين والوسطاء في تكوين قاعدة إمداداتها.

تمكين نساء ورجال الريف وتجهيزهم

لن يكون بوسع بعض سكان الريف الاستفادة من الفرص المحتملة حتى في حال وجود حوكمة تحفيزية وأسواق شاملة متجذرة في الاقتصادات المحلية. ويؤدي افتقار كثيرين إلى القدرة على التأثير وعدم امتلاك الأصول والمهارات إلى فرض حواجز كثيرة. ولضمان عدم ترك سكان الريف الضعفاء والمهمشة خلف الركب، ينبغي أن توفّر الاستثمارات والبرامج العامة المركزة منطلقات للتحول عن الاستبعاد الاقتصادي نحو الشمول الاقتصادي.

استهداف الحد من الفقر الريفي. يتعيّن على الحكومات في البلدان المنخفضة الدخل التي تعتمد اقتصاداتها في جانب كبير منها على الزراعة إلى دعم حوالي 50 في المائة من سكانها الذين يعيشون في فقر مدقع (Bharali et al., 2020; Laborde, Parent and Smaller, 2020). ولا سبيل إلى تحقيق ذلك إلا من خلال المعونة الإنمائية الخارجية الهائلة وتهيئة الظروف للتنمية الاقتصادية الأوسع. ويجب على الحكومات في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا أن تجمع بين الدعم الموجه إلى النسبة الضئيلة من الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع (ما يتراوح بين 5 و7 في المائة من السكان في المتوسط) والتنمية الاقتصادية الواسعة النطاق في المناطق الريفية لضمان تمكين الأشخاص الذين يعيشون في فقر معتدل من تحسين سُبل عيشهم وعدم التخلف عن الركب أيضا.

استخدام الفرص الرقمية لزيادة المشاركة والتأثير. يتطلب بناء قدرة سكان الريف على التأثير في النُظم الغذائية إتاحة سُبل الوصول إلى المعرفة والخدمات المالية، بالإضافة إلى زيادة القدرة التفاوضية لصغار المنتجين ورواد الأعمال في قطاع الأغذية الزراعية التي تيسرها الثورة الرقمية. ويمثل شباب الريف اليوم في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل الجيل الأول الذي تتغلغل التكنولوجية الرقمية في كل مناحي حياته العملية. ومن خلال خفض تكلفة المعلومات وتحقيق زيادة هائلة في توافرها، سرعت التكنولوجيا بدرجة كبيرة وتيرة التغيير وغيّرت طبيعته. وأدّت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة تسريع الثورة الرقمية، ولكنها كشفت أيضا عن أن الفئات الاجتماعية والاقتصادية المهمشة هي نفسها الفئات الأقل قدرة على الوصول إلى الخدمات الرقمية. ولا تتواءم تلك الخدمات في كثير من الأحيان مع احتياجاتهم، مما يزيد من تهميشهم، ويلزم بالتالي وضع سياسات وبرامج حكومية مركزة لتجنب حدوث فجوة رقمية بين الأغنياء والفقراء.

تهيئة خدمات لدعم ريادة الأعمال الريفية الصغيرة. يمكن لتوسيع نطاق الدعم المقدم من المانحين إلى نهج النُظم الغذائية أن يساعد الجيل القادم من صغار رواد الأعمال في قطاع الأغذية الزراعية من خلال تزويدهم بالتعليم الضروري وفرص الوصول إلى الخدمات المالية والاستشارية. ولا تزال الحكومات والوكالات الدولية تركز استثمارات التنمية الريفية حتى الآن في كثير من الأحيان على دعم الزراعة الصغيرة النطاق وزيادة الإنتاجية الزراعية. وسيكون من الحاسم في أي نظام غذائي عالمي سريع التحول

زيادة الدعم لسُبل العيش في أنشطة الأعمال المرتبطة بالأغذية الزراعية خارج المزرعة. وما لم يتحقق ذلك فإننا نجازف بترك الجيل القادم عالقا في سياق زراعي لا سبيل فيه إلى الفكاك من براثن الفقر.

ويمكن لشبكات دعم الأعمال التي تكمّل منظمات المزارعين تعزيز مشاركة صغار رواد الأعمال، وخاصة النساء، والتأثير على صنع السياسات. ويمكن لتوحيد المشاريع الصغيرة العاملة في تجهيز الأغذية والتوزيع والتجزئة في منظمات الأغذية الزراعية أن يزيد القدرة التفاوضية ويخفض تكاليف المعاملات العالية التي تمنع العناصر الفاعلة الكبرى من ممارسة أنشطة الأعمال معها. ويمكن أيضا لهذه الشبكات أن توفّر خدمات اقتصادية لأعضائها، بما في ذلك تمكينهم من الوصول إلى التمويل، ومعلومات الأسواق، وتنمية المهارات، والنقل إلى الأسواق الكبرى.

ومن الضروري للانتقال إلى نُظم غذائية شاملة إعادة تشكيل الخدمات المالية الريفية وتوسيعها. ويمكن للحكومات والكيانات الخاصة إنشاء وتمويل هياكل دعم تُمكّن نساء ورجال الريف من تنمية أنشطة الأعمال، والمهارات المالية والتقنية اللازمة لتحديد الفرص، والاضطلاع بتخطيط الأعمال وإدارة عمليات أنشطة الأعمال. ويوفّر وجود الهواتف المحمولة والخدمات الرقمية بصورة شبه شاملة في المناطق الريفية نقاط دخول جديدة تُمكّن سكان الريف من الوصول إلى الخدمات المالية. ويمكن ربط قدرات الإدارة والحوكمة لدى المؤسسات المالية القائمة بالدراية المحلية والسرعة التي يتميّز بها مقدمو الخدمات المالية غير الرسمية وشبه الرسمية، مثل تعاونيات الادخار والائتمان، أو المصارف القروية، أو جماعات الادخار غير الرسمية. ويمكن لهذه الشراكات أن تساعد على كسر حواجز النمو التي واجهتها مبادرات التمويل الريفي المبتكرة في السنوات الأخيرة. وتحتاج أشكال مشاريع الأغذية الزراعية الجديدة إلى أدوات مالية جديدة، بما في ذلك التأمين المناخي والتمويل المختلط.

وثبت أن توفير المعرفة وتقديم خدمات المعلومات من خلال الأدوات أو الخدمات الرقمية يحقق فعالية أكثر من حيث التكلفة مقارنة بمنظمات وبرامج الإرشاد التقليدية الكثيرة. وتتطلب خدمات الإرشاد الشخصية التي تُستخدم فيها نُهج ميدانية، مثل الحقول الإرشادية والتدريب الجماعي والزيارات إلى المزارع، تكاليف كبيرة، وتُقيّد بشدة من فرص الوصول ونطاق التغطية. وتشمل خدمات المعرفة الرقمية لتمكين المزارعين ورواد الأعمال غير الزراعية خدمات استشارية وخدمات معلومات وروابط بالأسواق، وإدارة سلاسل الإمداد، والخدمات المالية والذكاء الزراعي على المستوى الكلي. ويمكن للتحول الرقمي أن يُحسن الصلات بين المشترين والبائعين والمنتجين بوسائل تشمل الأسواق الرقمية وحلول إدارة سلاسل الإمداد من بدايتها إلى نهايتها.

الاستثمار في جيل جديد من التعليم والمهارات والقدرات في قطاع الأغذية الزراعية. يحتاج الجيل القادم من نساء ورجال الريف إلى قدرات ومهارات مختلفة كثيرا عن مهارات آبائهم. ولن تجهزهم برامج التأهيل المهني القديمة للفرص الاقتصادية الجديدة. وينبغي أن تكون وتيرة التغيير في التعليم مواكبة لوتيرة وطبيعة التحول في النظام الغذائي في البلد. وتتغيّر طبيعة العمل بسرعة، ويؤدي ذلك إلى إيجاد طلب على مجموعات جديدة من المهارات المرتبطة بنقل الأغذية وتجهيزها، وخدمات الدعم، وخدمات التغذية والبيئة.

يحتاج الجيل القادم من نساء ورجال الريف إلى قدرات ومهارات مختلفة كثيرا عن مهارات آبائهم

وتفرض الحقبة الرقمية الجديدة طلبات جديدة على سكان الريف. وتظهر أدلة بشأن المهارات الشخصية سواءً في قطاعي العمل بأجر أو العمل الحر وفي إنشاء

المشاريع البالغة الصغر في المناطق الريفية وغيرها في البلدان النامية. ويتعيّن على المؤسسات التعليمية ألاّ تقتصر على تعليم المهارات الرقمية التقنية الأساسية، بل وكذلك المهارات المعرفية وغير المعرفية المتقدمة لتمكين الأشخاص الذين تعلمهم من أن يصبحوا رواد أعمال ناجحين في قطاع الأغذية الزراعية.

خاتمة

ركزت سياسات واستثمارات التنمية الريفية في الماضي بشدة على تحسين الإنتاجية الزراعية وبدرجة أقل على الفرص في النظام الغذائي برمته. وتتيح خطة النُظم الغذائية العالمية فرصة لوضع إطار جديد لتحسين رفاه سكان الريف. وتُمكّن أيضا من الربط بين سُبل العيش والبيئة والتغذية من أجل بناء القدرة على الصمود.

وتكمن الرؤية التي يبلورها هذا التقرير في إحداث تغيير مدفوع بجيل جديد من رواد الأعمال في قطاع الأغذية الزراعية الريفية – من الشباب من الجنسين الذين يستخدمون طاقاتهم الابتكارية ومهاراتهم الرقمية وصوتهم للاستفادة من الفرص في سبيل الدفع نحو الازدهار الريفي للجميع. إن الكثير مما ينبغي القيام به لتحسين النُظم الغذائية وحياة نساء ورجال الريف مفهوم تماما. ولكن التحدي يكمن في تحقيق النطاق المطلوب من التغيير البنيوي. ويتطلب ذلك ابتكارا سياسيا لاتخاذ قرارات على المدى الطويل. ويشكل الحوار الشامل والتطلعي، وإن لم يكن هو الحل السحري، نقطة الانطلاق.

المراجع

AGRA (التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا). 2017. Africa Agriculture Status Report: The Business of Smallholder Agriculture in Sub-Saharan Africa (Issue 5). Nairobi: Alliance for a Green Revolution in Africa (AGRA).

AGRA (التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا). 2018. African Agriculture Status Report 2018 – Catalyzing government capacity to drive agricultural transformation (Issue 6). Nairobi: Alliance for a Green Revolution in Africa (AGRA).

AGRA (التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا). 2019. Africa Agriculture Status Report: The Hidden Middle: A Quiet Revolution in the Private Sector Driving Agricultural Transformation (Issue 7). Nairobi: AGRA.

Alexandratos, N. and Bruinsma, J. 2012. World Agriculture towards 2030/2050. ESA Working Paper 12-03, Food and Agriculture Organization of the United Nations, Rome.

Bauluz, L., Govind, Y. and Novokmet, F. 2020. Global Land Inequality. Rome: ILC, Land Inequality Initiative.

Bellmann, C., Lee, B. and Hepburn, J. 2018. Delivering Sustainable Food and Land Use Systems: The Role of International Trade. Hoffmann Centre for Sustainable Resource Economy, Chatham House, London.

Béné, C., Bakker, D., Chavarro, M., Even, B., Melo, J. and Sonneveld, A. 2021. Impacts of COVID-19 on People's Food Security: Foundations for a More Resilient Food System – Synthesis of the First Global Assessment of the Impact of COVID-19 on People's Food Security. Washington, DC: CGIAR Covid Hub.

Benton, T. G. and Bailey, R. 2019. The Paradox of Productivity: Agricultural Productivity Promotes Food System Inefficiency. *Global Sustainability*, 2 (e6): 1–8 (available at: https://doi.org/10.1017/sus.2019.3).

Bharali, I., Zoubek S., Kennedy McDade K., Martinez S., Brizzi A., Yamey G., Brownell K. and Schäferhoff, M. 2020. The Financing Landscape for Agricultural Development: An Assessment of External Financing Flows to Low- and Middle-Income Countries and of the Global Aid Architecture. Duke World Food Policy Center, Duke Center for Policy Impact in Global Health, Open Consultants.

Blended Finance. 2019. Better Finance, Better Food: Investing in the New Land Use and Food Economy. London: Blended Finance Taskforce.

Ceccarelli, T., Kannan, S., Cecchi, F. and Janssen, S. 2020. Contributions of ICT and Digitalization to Food Systems Transformation. Background paper for the *Rural Development Report 2021*. Rome: IFAD.

Clapp, J. 2017. The Trade-ification of the Food Sustainability Agenda. *The Journal of Peasant Studies,* 44: 2: 335–353.

لجنة وضع المرأة (2018). Challenges and opportunities in achieving gender equality and the empowerment of rural women and girls. New York: United Nations Economic and Social Council. https://undocs.org/E/CN.6/2018/3

Dasgupta, P. 2021. *The Economics of Biodiversity: The Dasgupta Review*. London: HM Treasury.

Davis, B., Lipper, L., and Winters, P. 2021. Do Not Transform Food Systems on the Backs of the Rural Poor. Background paper for the *Rural Development Report 2021.* Rome: IFAD.

Deichmann, U., Goyal, A. and Mishra, D. 2016. Will Digital Technologies Transform Agriculture in Developing Countries? World Bank Policy Research Working Paper 7669, World Bank, Washington, DC.

Dolislager, M., Reardon, T., Arslan, A., Fox, L., Liverpool-Tasie, S., Sauer, C. and Tschirley, D. 2020. Youth and Adult Agrifood System Employment in Developing Regions: Rural (Peri-urban to Hinterland) vs Urban. *Journal of Development Studies*, 57 (4): 571–593 (available at: https://doi.org/10.1080/00220388.2020.1808198).

Dolislager, M., Reardon, T., Arslan, A., Fox, L., Liverpool-Tasie, S., Sauer, C. and Tschirley, D.. (2019) Youth agrifood system employment in developing countries: a gender differentiated spatial approach, *Research Series* 43, IFAD,

Dorward, A., Anderson, S., Bernal, Y. N., Sánchez, E., Rushton, J., Pattison, J., et al. (2009). Hanging in, stepping up and stepping out: livelihood aspirations and strategies of the poor. *Development in Practice*, 4524. https://doi.org/10.1080/09614520802689535

Doss, C. 2018. Women and Agricultural Productivity: Reframing the Issues. *Development Policy Review*, 36 (1): 35–50.

Duku, C., Alho, C., Leemans, R. and Groot, A. 2021. Climate Change and Food Systems. Background paper for the *Rural Development Report 2021.* Rome: IFAD.

منظمة الأغذية والزراعة. 2017. حالة الأغذية والزراعة: تسخير النُظم الغذائية من أجل تحول ريفي شامل. روما: منظمة الأغذية والزراعة.

منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية. 2017. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم: بناء القدرة على الصمود لتحقيق السلام والأمن الغذائي. روما: منظمة الأغذية والزراعة.

منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية. 2020. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2020: تحويل النُظم الغذائية من أجل أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة. روما: منظمة الأغذية والزراعة
متاح في: (https://doi.org/10.4060/ca9692ar)

منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية. 2021. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2021: تحويل النُظم الغذائية من أجل أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة. روما: منظمة الأغذية والزراعة
متاح في: (https://doi.org/10.4060/cb5409ar)

FOLU (التحالف من أجل الأغذية واستخدام الأراضي). 2019. *Growing Better: Ten Critical Transitions to Transform Food and Land Use. FOLU.* https://www.foodandlandusecoalition.org/wp-content/uploads/2019/09/FOLU-GrowingBetter-GlobalReport.pdf

Frelat, R., Lopez-Ridaura, S., Giller, K. E., Herrero, M., Douxchamps, S., Djurfeldt, A. A., et al. (2016). Drivers of household food availability in sub-Saharan Africa based on big data from small farms. *Proceedings of the National Academy of Sciences*, 113(2), 458–463.

https://doi.org/10.1073/pnas.1518384112

Garnett, S. T., Burgess, N. D., Fa, J. E., Fernández-Llamazares, A., Molnár, Z., Robinson, C. J. and Watson, J. 2018. A Spatial Overview of the Global Importance of Indigenous Lands for Conservation. *Nature Sustainability*, 1: 369–374.

Giller, K. E., Delaune, T., Vasco Silva, J., van Wijk, M., Hammond, J., Descheemaeker, K. et al. 2021. Farming for Food, for Income, or for Lack of Better Options? Small Farms, Sustained Food Insecurity and Poverty in sub-Saharan Africa. *Food Security,* forthcoming.

GLOPAN (الفريق العالمي المعني بالزراعة ونُظم الأغذية من أجل التغذية). 2020. *Future Food Systems: For People, Our Planet, and Prosperity.* London: GLOPAN.

Glover, D. (2014). "Smallholder farmers produce 70 per cent of the world's food." What's the source for this number? Researchgate https://www.researchgate.net/post/Smallholder_farmers_produce_70_per_cent_of_the_worlds_food_Whats_the_source_for_this_number

Herforth, A., Bai, Y., Venkat, A., Mahrt, K., Ebel, A. and Masters, W.A. 2020. Cost and Affordability of Healthy Diets across Countries. Background paper for the *State of Food Security and Nutrition in the World 2020*. Rome: FAO.

Herrero, M., Thornton, P. K., Power, B., Bogard, J. R., Remans, R., Fritz, S., et al. 2017. Farming and the geography of nutrient production for human use: a transdisciplinary analysis. *The Lancet Planetary Health*, 1(1), e33–e42. https://doi.org/10.1016/S2542-5196(17)30007-4

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2016. تقرير التنمية الريفية لعام 2016: تعزيز التحول الريفي الشمولي. روما: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. https://doi.org/10.1016/j.ijplas.2013.08.003.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2019. تقرير التنمية الريفية لعام 2019: تهيئة فرص لشباب الريف. روما: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

IFPRI (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية) 2020. *Global Food Policy Report: Building Inclusive Food Systems. Washington,* DC: IFPRI (available at: https://doi.org/10.2499/9780896293670).

ILO (منظمة العمل الدولية). 2017. *World Social Protection Report 2017–19: Universal social protection to achieve the Sustainable Development Goals.* Geneva: International Labour Organisation. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_604882.pdf

ILO (منظمة العمل الدولية). 2019. *Wages and Working Time Statistics Database*. Available at: https://ilostat.ilo.org/data/

ILO (منظمة العمل الدولية). 2020. ILO Modeled Estimates. Geneva (available at: https://ilostat.ilo.org/data/).

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ. 2019. تقرير خاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ بشأن تغيُّر المناخ والتصحر وتدهور الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي والأمن الغذائي وتدفقات غازات الاحتباس الحراري في النُظم الإيكولوجية الأرضية. جنيف: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ.

Jayne, T. S., Snapp, S., Place, F. and Sitko, F. 2019. Sustainable Agricultural Intensification in an Era of Rural Transformation in Africa. *Global Food Security*, 20: 105–113.

Laborde D., Parent M., and Smaller C. 2020. *Ending hunger, increasing incomes and protecting the climate: What would it cost donors?* Ceres2030. International Institute for Sustainable Development (IISD) and International Food Policy Research Institute (IFPRI).

Leeuwis, C., Boogaard, B. K. and Atta-Krah, K. 2021. How Food Systems Change (or Not): Governance Implications for System Transformation Processes. Background paper for the *Rural Development Report 2021*. Rome: IFAD.

Lipper, L., Cavatassi, R., Symons, R., Gordes, A. and Paige, O. 2021. Designing Finance to Support Transformative Adaptation for Improved Rural Livelihoods in Transforming Food Systems. Background paper for the *Rural Development Report 2021*. Rome: IFAD.

López-Cálix, J. R. 2020. Leveraging Export Diversification in Fragile Countries: The Emerging Value Chains of Mali, Chad, Niger, and Guinea. International Development in Focus. Washington, DC: World Bank.

Lowder, S. K., Skoet, J., & Raney, T. (2016). The Number, Size, and Distribution of Farms, Smallholder Farms, and Family Farms Worldwide. *World Development, 87,* 16–29. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2015.10.041

Lowder, Sarah K, Sánchez, M. V., Bertini, R., & Food and Agriculture Organization of the United Nations. 2019. *Farms, family farms, farmland distribution and farm labour what do we know today?* Rome: FAO

Mary, S., 2019. Hungry for free trade? Food trade and extreme hunger in developing countries. *Food Security* 2019 11:461–477.

Meemken E. M., 2020. Do smallholder farmers benefit from sustainability standards? A systematic review and meta-analysis. *Global Food Security*, 26, 100373.

Mooney, P. 2018. Blocking the Chain: Industrial Food Chain Concentration, Big Data Platforms and Food Sovereignty Solutions. ETC Group, GLOCON, Inkota Network and Rosa-Luxemburg Stiftung.

OECD (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي). 2020a. Food systems and the challenge of coherent policies. Working Party on Agricultural Policies and Markets. Paris: OECD Publishing.

OECD (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي). 2020b. *States of Fragility 2020*. Paris: OECD Publishing.

Ogutu, S. O., Ochieng, D. O. and Qaim, M. 2020. Supermarket Contracts and Smallholder Farmers: Implications for Income and Multidimensional Poverty. *Food Policy*, 95: 101940.

Quisumbing A., Heckert J., Faas S., Ramani G., Raghunathan K., Malapit H., 2021. Women's Empowerment, Food Systems, and Nutrition. Background paper for the *Rural Development Report* 2021.

Rome: IFAD.

Reardon, T., Liverpool-Tasie, L. S. O. and Minten, B. 2020. The SMEs' Quiet Revolution in the Hidden Middle of Food Systems in Developing Regions. Background paper for the *Rural Development Report 2021.* Rome: IFAD.

Reardon, T., Echeverria, R., Berdegué, J., Minten, B., Liverpool-Tasie, S., Tschirley, D. and Zilberman, D. 2019. Rapid Transformation of Food Systems in Developing Regions: Highlighting the Role of Agricultural Research and Innovations. *Agricultural Systems*, 172 (available at: https://doi.org/10.1016/j.agsy.2018.01.022).

Ricciardi, V., Ramankutty, N., Mehrabi, Z., & Jarvis, L. 2018. How much of the world's food do smallholders produce ? *Global Food Security,* 17(January), 64–72. https://doi.org/10.1016/j.gfs.2018.05.002

Rubin, D., Boonabaan, B., & Manfre, C. 2019. Building an inclusive agriculture: Strengthening gender equality in agricultural value chains. In *2019 Annual trends and outlook report: Gender equality in rural Africa: From commitments to outcomes* (pp. 83–96). Washington D.C: International Food Policy Research Institute (IFPRI).

Searchinger, T., Waite, R. and Ranganathan, J. 2019. Creating a Sustainable Food Future: A Menu of Solutions to Feed Nearly 10 Billion People by 2050. Washington, DC: World Resources Institute (available at: https://research.wri.org/sites/default/files/2019-07/WRR_Food_Full_Report_0.pdf).

Springmann, M., Clark, M., Mason-D'Croz, D., Wiebe, K., Bodirsky, B. L., Lassaletta, L., et al. (2018). Options for keeping the food system within environmental limits. Nature, 562(7728), 519–525 (available at: https://doi.org/10.1038/s41586-018-0594-0).

Swinnen. J. and Kuijper. R., 2020. *Inclusive value chains to accelerate poverty reduction in Africa.* Jobs Working Paper no. 37. Washington DC: World Bank.

Tendall, D. M., Joerin, J., Kopainsky, B., Edwards, P., Shreck, A., Le, Q. B., Kruetli, P., Grant, M. and Six, J. 2015. Food System Resilience: Defining the Concept. *Global Food Security,* 6: 17–23.

Torero, M. 2019. The Midstream of ICT by SMEs and LEs in Africa: Effects on Farms. In: *Africa Agriculture Status Report: The Hidden Middle: A Quiet Revolution in the Private Sector Driving Agricultural Transformation* (Issue 7). Nairobi, Kenya: Alliance for a Green Revolution in Africa.

Vos, R. and A. Cattaneo. 2020. Smallholders and Rural People: Making Food System Value Chains Inclusive. In: *Global Food Policy Report 2020: Building Inclusive Food Systems.* Washington, DC: International Food Policy Research Institute.

Willett, W., Rockström, J., Loken, B., Springmann, M. et al. 2019. Food in the Anthropocene: The EAT–Lancet Commission on Healthy Diets from Sustainable Food Systems. *The Lancet,* 393: 447–492 (available at: https://doi.org/10.1016/S0140-6736(18)31788-4).

Woodhill, J., Hasnain, S. and Griffith, J. 2020. Farmers and Food Systems: What Future for Smallscale Agriculture? Environmental Change Institute, University of Oxford, Oxford, UK.

Woodhill, J., Kishore, A., Nyuki, J., Jones, K., and Hasnain, S. 2021. Food Systems and Rural Wellbeing: Challenges and Opportunities. Background paper for the *Rural Development Report 2021.* Rome: IFAD.

World Bank. 2013. *Growing Africa: Unlocking the Potential of Agribusiness.* Washington, DC: World Bank. https://doi.org/10.1596/26082.

البنك الدولي. 2018. الفقر والرخاء المشترك 2018: حل معضلة الفقر معا. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
https://elibrary.worldbank.org/doi/abs/10.1596/978-1-4648-1330-6

World Bank. 2019. *Enabling the Business of Agriculture 2019.* Washington, DC: World Bank.

World Bank. 2020a. *Doing Business 2020: Comparing Business Regulation in 190 Economies.* Washington, DC: World Bank.

World Bank. 2020b. *World Development Indicators.* Washington, DC: World Bank.

البنك الدولي. 2020ج. الفقر والرخاء المشترك 2020: تبدل الأحوال. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

International Fund for Agricultural Development
Via Paolo di Dono, 44 - 00142 Rome, Italy
Tel: +39 06 54592012 - Fax: +39 06 5043463
Email: ifad@ifad.org
www.ifad.org

facebook.com/ifad
instagram.com/ifadnews
linkedin.com/company/ifad
twitter.com/ifad
youtube.com/user/ifadTV

ISBN 978-92-9266-124-3